

مضامين التقرير السنوي الجديد لـ «معهد سياسات الشعب اليهودي»

ملف خاص: مآلات «صفقة القرن» غلطة القرن!

# المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٧/١٦ الموافق ١٣ ذو القعدة ١٤٤٠ هـ العدد ٤٣٤ السنة السابعة عشرة

صفحة (٥) ة

صفحة (٣) ة

المنتهد الاسرائيلي ملحق نصف شهري يصدر عن مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نحو الجولة الثانية من انتخابات ٢٠١٩

## غانتس سيسعى لاتفاق سياسي لا يلزم بإخلاء مستوطنات وليبرمان يؤكد أنه لا فرق بين نتنياهو وغانتس!



ليبرمان، نتنياهو، غانتس، ثلاثة عناوين للانتخابات المعادة.

كلمة في البداية إسقاط حكم نتنياهو أو استمراره؟ بقلم: أنطوان شلحت

(\*) كلما اقتربنا من الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ٢٢، التي ستجري يوم ١٧ أيلول المقبل، كلما يتضح أكثر فاكثراً أنها تدور بالأساس حول محور يكاد يكون وحيداً، هو إسقاط حكم بنيامين نتنياهو أو استمراره، لا حول ضرورة طرح بديل للسياسة العامة التي انتهجها هذا الحكم ولا يزال على المستويات كافة.

وإذا ما بدأنا بالمستوى الخاص بالسياسة الاقتصادية- الاجتماعية، لا بد من أن نشير إلى أحد التحليلات بهذا الشأن الذي يؤكد أنه لدى استحصال المشهد العام على أعتاب الجولة الثانية من انتخابات ٢٠١٩، لا يظهر في الوقت الحالي أي مرشح أو حزب في إسرائيل يقدم خياراً اقتصادياً - اجتماعياً بديلاً لخيار الليكود ونتنياهو [طالع التحليل ضمن «المشهد الاقتصادي»، ص ٤].

وينسحب هذا التقويم على المستوى السياسي أيضاً، ولا سيما فيما يرتبط بالانعكاس المرتقب أو المفترض إذا لسقوط نتنياهو وحزبه أو لفوز القوى المنافسة له، على مسار القضية الفلسطينية ومستقبلها، ومحاولات اليمين الإسرائيلي إبقاء هذا المسار واقعاً تحت وطأة الانهماك بصفقة القرن، التي يصفها أحد الخبراء الإسرائيليين المتخصصين في الشؤون الفلسطينية بأنها «غلطة القرن»، وتحت وطأة سياسة ضم الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، التي يحذر مسؤولون إسرائيليون سابقون من احتمال ذهاب حكم اليمين في اتجاهها كما أعلن نتنياهو بنفسه عياناً بياناً [طالع الملف الخاص بصفقة القرن، ص ٥].

من الطبيعي والحال هذه أن يبقى يشغلنا السؤال الآتي: ماذا سيعني سقوط حكم نتنياهو في حال حدوثه؟

لعل قدراً كبيراً من تفاصيل الجواب عن سؤال ماذا قد يعني سقوط حكم نتنياهو يمكن أن يتأتى من الجواب عن سؤال مواز هو: ما الذي يعنيه استمرار حكمه؟

أولاً وقبل أي شيء سيعني استمرار حكمه مواصلة الهجوم على الجهاز القضائي وفي مقدمه المحكمة العليا، بما يكمنه هذا الهجوم من استخفاف بالحكم القانون واستباحة لهذا الأحكام. وهذا ما توضحه بجلاء هوية وزير العدل المؤقت الذي عينه نتنياهو في الحكومة الانتقالية [طالع تعليقا حول هذا التعيين، ص ٢٦].

وما عاد خافياً على أحد، بما في ذلك على أوساط إسرائيلية واسعة، أن مسألة كون جوهر الدولة هو، أولاً وقبل أي شيء آخر، سلطة القانون، جرى تشويشها إلى حد كبير في الأعوام القليلة الفائتة وخصوصاً في ضوء لهات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وراء غاية تجنّب تقديمه إلى المحاكمة بشبهات ارتكاب مخالفات جنائية، والذي يعني بنتيجة عكسية المدى فيما يخص الحكم والنظام في إسرائيل المختلن أصلاً، كما نوهنا في مقام سابق. وهذا الهات جعل نتنياهو الذي يريد التهرب من القانون يقدّم إلى المتطرفين مفاتيح الدولة على طبق من فضة، كما تبرهن الوقائع يوماً بعد يوم.

وبدلاً من إغلاء شأن سلطة القانون بتنازى قباطنة اليمين، كما كتب البعض، يمجذون «مبدأ الحوكمة» ويهللون له، كما لو أنّ مهمة الدولة الرئيسية هي الحكم، بأي ثمن ومهما يحصل، علماً بأنه من بين السلطات الثلاث التي تتكون منها الدولة - السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية - يشكل القانون مهمة السلطين الأولى والثانية، وليس الأمر صدفة أو عبثاً، فنظام القانون هو الذي ينظم إدارة الدولة وهو الذي يسبغ الشرعية على أعمالها ونشاطاتها. ووفقاً لما كتب أحد أساتذة العلوم السياسية فإن مصدر كلمة «شرعية» هو من الكلمة اللاتينية «قانون» (lex)، وأولئك الذين يتحدثون باسم «مبدأ الحوكمة» يدعون عملياً بأن السلطين اللتين تحفظان نظام القانون يجب أن تكونا في خدمة السلطة الثالثة، التنفيذية، وهو مبدأ مشوه، يتكئ عليه أي نظام دكتاتوري.

كما أنه من ناقل القول إن سقوط نتنياهو من شأنه أن تترتب عليه تفاعلات وديناميكيات يحتمل أن تؤثر في السياسة الإسرائيلية العامة، داخلياً وخارجياً، ولكن يظل من السابق لأوانه الحديث عنها وعمّا قد تحيل إليه من تداعيات مستقبلية، في النقطة الزمنية الراهنة.

بعد أسبوعين من انتخاب الصحافي وعضو الكنيست السابق نيتسان هوروفيتس رئيساً جديداً للحزب، والذي سيتزاس القائمة بشكل أوتوماتيكي.

وميرتس هو الحزب الوحيد الذي قرّر إعادة انتخاب قائمته للانتخابات القريبة في حين قررت بقية الأحزاب خوض الانتخابات في التركيبة نفسها التي خاضت فيها الانتخابات السابقة يوم ٩ نيسان الفائت.

وفاز عضو الكنيست عمير بيرتس برئاسة حزب العمل الإسرائيلي الفعّال للمرة الثانية في تاريخه، وذلك في الانتخابات التمهيدية التي جرت قبل أقل من أسبوعين لانتخاب رئيس جديد للحزب خلفاً لعضو الكنيست أفي غباي الذي قدّم استقالته. وتنافس بيرتس على هذا المنصب مع عضوي الكنيست ستاف شافير (٣٤ عاماً) وإيتسيك شمولي (٣٩ عاماً). وسبق لبيرتس (٦٧ عاماً)، وهو من أصول مغربية، أن انتخب رئيساً لحزب العمل سنة ٢٠٠٥، وتولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع في أثناء حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦ [طالع تقريراً آخر حول مستجدات المشهد الانتخابي ص ٢].

جمع الأصوات فقط عليه أن يخل من نفسه، وسارع ليبرمان إلى الرد على رئيس الحكومة فأشار إلى أن نتنياهو اتخذ خلال العديدين الأخيرين عدة قرارات اعترض عليها تيار الصهيونية الدينية، ومنها قرار تسليم الخليل للفلسطينيين وإجراء مفاوضات مع الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، كما أشار إلى أن نتنياهو صوّت مع خطة الانفصال عن غزة في الكنيست ولا يزال يسمح بتمرير الأموال القطرية إلى حركة «حماس».

وهاجم وزير التربية والتعليم رافي بيرتس (رئيس حزب «البيت اليهودي» في تحالف «اتحاد أحزاب اليمين») ليبرمان واتهمه بإثارة مزيد من الانقسام في المجتمع الإسرائيلي. ورداً على الانتقادات، أكد ليبرمان أن تصريحاته كانت موجّهة إلى الحاخامين الذين يتراسون هذه المدارس وليس إلى الطلاب أنفسهم.

وفي سياق الاستعداد للجولة الثانية من انتخابات ٢٠١٩، انتخب حزب ميرتس في نهاية الأسبوع الماضي قائمته الانتخابية التي ستخوض الانتخابات وذلك

على خلفية نتائج تقرير «معهد سياسات الشعب اليهودي»

## وزير التربية والتعليم الإسرائيلي: ازدياد الزواج المختلط لليهود الأميركيين أشبه بـ«محرقة ثانية»!

الأميركية في السنوات الأخيرة أقوال بيرتس ووصفتها بأنها مهينة وغير مسؤولة.

كما دان المؤتمر اليهودي الأميركي أقوال بيرتس وأكد أنها مهينة ومضرة، لكنه في الوقت نفسه شدّد على أن انصهار اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها في شتى أنحاء العالم يشكل تحدياً لاستمرارية اليهود ولايتباطأ التشتت بإسرائيل، ويجب التعامل معه بكل جدية ومسؤولية.

[طالع تغطية خاصة لأهم ما تضمنه تقرير «معهد سياسات الشعب اليهودي» ص ٣]

وانتقد الرئيس التنفيذي لرابطة مكافحة التشهير» في الولايات المتحدة جونثان غرينبلات أقوال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي.

وقال غرينبلات في تغريدة نشرها في حسابه الخاص على موقع «تويتر»، إنه من غير المعقول استخدام مصطلح محرقة لوصف اليهود الذين يختارون الزواج من غير يهود. وأكد أن ذلك يشكل استخفافاً بالمحرقة، ويجعل كثيرين من أفراد الجالية الأميركية اليهودية يشعرون بالنفور.

ودانت مؤسسة رومان التي تقوم بتنظيم جولات لسياسيين إسرائيليين في المجتمعات اليهودية

اليهودية حول العالم، وخصوصاً في أميركا الشمالية تضمن آخر المعطيات بشأن موضوع الزواج المختلط. وقال بيرتس الذي شغل في السابق منصب الحاكم الرئيسي في الجيش الإسرائيلي، إن انصهار اليهود حول العالم، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة هو مثل محرقة ثانية. وأضاف أيضاً أنه بسبب الزواج المختلط في السنوات الـ٧٠ الأخيرة خسر الشعب اليهودي ٦ ملايين شخص، وهو نفس العدد من اليهود الذين قتلوا في إبان المحرقة النازية. واعترض وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينيتس (الليكود) على أقوال بيرتس هذه.

وصف وزير التربية والتعليم الإسرائيلي المعين حديثاً رافي بيرتس (رئيس حزب «البيت اليهودي» في تحالف «اتحاد أحزاب اليمين») ازدياد نسبة الزواج المختلط في صفوف اليهود الأميركيين بأنه «أشبه بمحرقة نازية ثانية».

وأفادت صحيفة «هآرتس» التي أوردت النبا هذا الأسبوع أن بيرتس أدلى بهذه الأقوال خلال اجتماع عقدهته الحكومة الإسرائيلية يوم الفاتح من تموز الحالي، وخلال الاجتماع قدّم رئيس مجلس إدارة «معهد سياسات الشعب اليهودي» دينيس روس تقريراً يتعلق بالاتجاهات الرئيسية السائدة في أوساط المجتمعات

## إسرائيل تقيم «تعاوناً سيبرانياً» مع ٨٥ دولة، أكثر من عدد الدول التي تقيم معها علاقات دبلوماسية رسمية!

هذا ما كشفت عنه رئيسة «قسم الاستراتيجيا والتعزيز في منظومة السايبر القومية» في إسرائيل روت شوهم، التي يصفها العالمون ببواطن الأمور بأنها «وزير خارجية السايبر الإسرائيلي»

إسرائيلية في العثور على مستثمر أو على الزبون الأول، فعندئذ نحن نتدخل لمساعدتها، لأن نجاح الشركة هو نجاح لنا في نهاية المطاف، إذ نلجأ المزيد من الرواتب، المزيد من التصدير والمزيد من المال للدولة».

إلى جانب مسؤوليتها عن العلاقات الخارجية، تتولى شوهم أيضاً مسؤولية بناء «استراتيجية منظومة السايبر الإسرائيلية»، أي «استراتيجية السايبر القومية»، كما تصفها، والتي تشكل «قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الصمود، حجر الزاوية الأول فيها». والمقصود بها: كل الإجراءات التي تتخذ، أو يجب أن تتخذ، لتجنب ومنع هجمات على منظومات وقطاعات الاقتصاد الإسرائيلي المتكيفة والمتعددة، في هذا الإطار، تصدر «منظومة السايبر القومية» التوجيهات والتعليمات اللازمة إلى جميع الوزارات والأذرع الحكومية المختلفة، التي تقوم بدورها بنقل هذه التعليمات والتوجيهات إلى الهيئات والسلطات الخاضعة لمسؤوليتها، بما فيها السلطات المحلية، المستشفيات وغيرها.

عقدت ثلاث اتفاقيات مع البنك الدولي، مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومع البنك الين - أميركي للتطوير؛ إذ تسهم هذه الاتفاقيات لإسرائيل بإدخال صناعات، سيبرانية إلى الدول النامية، مما يعود بفوائد وعوائد اقتصادية هائلة على إسرائيل، وفي هذا السياق، توضح شوهم أن جزءاً من وظيفتها وعملها يتركز في ترويج شركات سيبرانية إسرائيلية في الخارج وفتح الأبواب أمامها، من خلال الوفود الرسمية وتمويل المؤتمرات العلمية واللقاءات المهنية؛ «نحن نعمل في هذا المجال بالتعاون الوثيق مع مديرية التجارة الخارجية ومعهد التصدير»!

فائدة اقتصادية واستراتيجية قومية

رداً على سؤال حول الحاجة إلى تدخل الدولة في التجارة الخاصة وتمويلها مؤتمرات ولقاءات لترويج شركات خاصة وفتح الأبواب التجارية لها، قالت شوهم: «وظيفةنا هي تحديد الفرص للشركات وإذا لم نتجج شركة ناشئة

العبة الدبلوماسية. فإذا ما كانت هنالك زيارة رسمية إلى دولة ما وهنالك نية لتحقيق هدف ما، فنحن ننضم إلى الزيارة أيضاً».

لكن الأمر لا يقتصر هنا على الدبلوماسية فقط، لأن «السايبير هو حدث عالمي، وهو لا يتوقف عند الحدود الإسرائيلية»، كما توضح شوهم مضيفة أن «الاستراتيجية هي إنشاء وبناء علاقات دولية من أجل بناء شبكة حماية جيدة وقوية. ولهذا الغرض، فإن التعاون بين الدول ومشاركة المعلومات والمساعدة فيما بينها هي أمور حاسمة». أما عن التعاون ودرجته، فتقول إنه يتغير من دولة إلى أخرى، لكن «العلاقة الأكثر حميمية في مجال السايبر هي ما يسمى CERT to CERT - أي: الربط المباشر بين غرفة القيادة العليا في منظومة السايبر الإسرائيلية مع غرفة القيادة العليا في منظومة السايبر في الدولة الأخرى» وثمة لإسرائيل عدد من هذه العلاقات». تلفت شوهم إلى «استخدام آخر» للسايبير هو «مساعدة الدول النامية»، وتوضح أن منظومة السايبر الإسرائيلية

وتضيف شوهم فتقول إن هذا العدد من الدول (٨٥) أكبر بكثير من عدد الدول التي تقيم معها إسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية ولها فيها سفارات وممثليات دبلوماسية رسمية ومعترف بها «ويمكنكم فقط تخمين معنى هذه الحقيقة»، كما تقول في مقابلة أجرتها معها صحيفة «ذي ماركر» الإسرائيلية (٢٠١٩/٧/١٥). هذا مع العلم أن لإسرائيل اتفاقيات رسمية، معلنة وعلنية، للتعاون في مجال السايبر مع الدول التالية: الولايات المتحدة، بريطانيا، بولندا، إيطاليا، رومانيا، أستراليا، الهند، اليابان، اليونان، قبرص، البرازيل، تشيلي، وتشيكيا.

ترى شوهم أن السايبر (الفضاء العنكبوتي) الإلكتروني / السبراني هو بمثابة «عملة»، أو بوابة لتحقيق غايات وأهداف أبعد وأوسع بكثير من المجال السبراني العيني، سواء كانت أهدافاً سياسية أو أمنية أو اقتصادية - تجارية أو سواها، ذلك أنه «من السهل استعمال هذه العملة أحياناً لتطوير علاقة ما بين الدول، هذا جزء من



الانتخابات الاسرائيلية: التحالفات لم تتضح بعد.

## انتخابات ٢٠١٩- الجولة الثانية:

# الاتصالات لإقامة تحالفات جديدة تراوح مكانها وقد تنتظر حتى الدقيقة الـ ٩٠!

**\*احتدام الأزمة بين أحزاب المستوطنين ما يعقد أكثر تشكيل قائمة تحالفية واحدة\* حزب العمل يسعى للتحالف مع حزب إيهود باراك في حين أنه ليس واضحاً ما إذا ميرتس يرغب بالانضمام إلى تحالف كهذا\* التعقيدات ما تزال مستمرة في القائمة المشتركة لضمان مركباتها الأربعة\***

ديمقراطية» الذي شكله حديثاً رئيس الحكومة السابق إيهود باراك، وحزب ميرتس الذي انتخب هو أيضاً رئيساً جديدا له، النائب الأسبق نيتسان هوروفيتس، الذي أطاح برئيسة الحزب حديثة العهد تمار زاندبرغ.

كما يسعى بيرتس الى تشجيع الوزيرة السابق تسيبي ليفني، رئيسة حزب «الحركة»، للعودة الى الكنيست، بعد أن انسحبت من انتخابات نيسان السابقة. كما ذكر بيرتس أنه سيدعو النائبة السابقة أورلي ليفني، التي خاضت انتخابات نيسان على رأس قائمة «جيشر»، وحققت قرابة ١٦٪ من الأصوات (٧٠ ألف صوت).

وقد أجرى بيرتس سلسلة من المقامات مع كل الأطراف الوارد ذكرها، إلا أنه لم يرشح أي شيء عن هذه اللقائات، التي من المفترض أنها تتواصل من وراء الكواليس.

والمحور الأكثر تعقيداً أمام حزب العمل سيكون التحالف مع إيهود باراك وحزبه، الذي فاجأ بأن أعلن في الأسبوع الماضي أنه مستعد لأن يكون الثاني في قائمة تحالفية مع حزب العمل، وهو ما يعتبر كسر حاجز نحو إقامة تحالف بين حزبه الجديد (إسرائيل ديمقراطية»، وحزب العمل، إلا أن باراك يطالب كما يبدو بأن تكون المقاعد مناصفة بين الحزبين، قبل الأخذ بعين الاعتبار احتمال انضمام تسيبي ليفني وغيرها إلى تحالف كهذا.

ويعد تصريح باراك خطوة للوراء، خاصة وأنه أبرز نفسه كمن يقدرته تحقيق قوة برلمانية كبيرة، رغم أن أول استطلاع جرى بعد إعلان حزبه منحه ٦ مقاعد وهذا عدد قليل، لأنه حسب التجربة من شأن هذه القوة أن تتراجع في ما لو قرر باراك خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، والحلقة المجهولة في هذا الحراك، حتى الآن، هو مدى قبول باراك التحالف مع ميرتس، كما أن هذا السؤال مطرح بشكل عكسي.

إلا أن ميرتس بعد انتخاب رئيسه الجديد هوروفيتس، لم يعلن بشكل واضح إذا ما كانت قبلته هي التحالف مع حزب العمل، ما يعني أنه أعاد فرضية خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، خاصة وأن الحزب انتخب القائمة من جديد، وباتت في تركيبها الخاسية أقوى أمام جمهورها، بحيث تم استبعاد من حل في المكان الخامس علي صلاحته، وهو مرب متقاعد من قرية بيت جن. وحلت في المكان الثاني بعد رئيس الحزب رئيسة الحزب الخاسرة زاندبرغ، يليها النائبان إيلان غيلون وعيساوي فريج من مدينة كفر قاسم، وحل في المكان الخامس الوجه الأكثر «يسارية» في الحزب موسي راز، الذي خسر مقعده في انتخابات نيسان، وحلت في المقعد السادس النائبة ميخال روزين. وكان ميرتس قد حقق في انتخابات نيسان ٤ مقاعد، بعيدا عن الأصوات التي تطلبتها نسبة الخسم بنحو ١٥ ألف صوت، ما يعني أنه سيكون في دائرة الخطر في حال خاض الانتخابات بقائمة مستقلة، وكانت نسبة التصويت فيها أعلى من انتخابات نيسان.

### التعقيدات في القائمة المشتركة

حتى ظهر يوم أمس الاثنين، كانت التعقيدات ما تزال كبيرة، لضمان إعادة تشكيل القائمة المشتركة، لتضم المركبات الأربعة التي كانت في العام ٢٠١٥، وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية- الجنبوية (القائمة العربية الموحدة)، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير. وقد اتفقت الأطراف الأربعة على تكليف لجنة وفاق عملت على تشكيل القائمة في ٢٠١٥.

وكانت اللجنة قد أصدرت قرارها بشأن تركيبة القائمة في نهاية حزيران، مستندة بشكل كبير على نتائج انتخابات نيسان، إلا أن التجمع الوطني والعربية للتغيير رفضتا المقترح، الذي قبلته بالإسلامية والجبهة الديمقراطية.

وما تزال الاتصالات جارية، في محاولة لجسر الهوة، قبل موعد تقديم القوائم في مطلع الشهر المقبل.

«عوتسما يهوديت» في الكنيست، ويطالب بن غفير الآن بأن تحصل حركته على المقعدين الثالث والسادس، زاعماً أن حركته جلبت ٧٠ ألف صوت للتحالف، وهو ما نفاه الحزبان الآخران، وقالوا في الأسبوع الماضي إنه في «بحث عميق» تبين أن «عوتسما يهوديت» حققت ٢٠ ألف صوت فقط.

وتهدد «عوتسما يهوديت» بخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، في حين وقع «البيت اليهودي» و«هتيحود هليثومي» على اتفاق لاستمرار التحالف. وأعلنا أنها سيواصلان المفاوضات مع «عوتسما يهوديت» وأيضاً مع قائمة «اليمين الجديد» لإقامة تحالف أوسع.

في المقابل فإن قائمة «اليمين الجديد» ما تزال تخوض نقاشاً داخليا حول من يرشح القائمة، إذ تطالب أييليت شاكيد بأن تحل محل نفتالي بينيت في رئاسة القائمة، إلا أن الأخير لم يصرح بموقفه بعد.

وكان حاخامون متشددون من التيار الديني الصهيوني، التيار الطافي على أجواء المستوطنين في الضفة، قد أصدروا قبل أسبوعين ورقة موقف لأحزاب المستوطنين يعززون فيها عن رفضهم بأن تكون شاكيد رئيسة لقائمة «اتحاد أحزاب اليمين» الاستيطانية، التي هي عملياً قائمة التيار الديني الصهيوني.

وقد كشف موقع «واللا» الاخباري عن رسالة وقع عليها عدد كبير من حاخامي التيار الديني الصهيوني، من بينهم حاخام مدينة صفد المتطرف شموئيل إلياهو، وحاخام المعهد الديني المتطرف «عطيرت كوهنيم» شلومو أفنير، وغيرهما، وقالوا في رسالتهم إن «هذه ليست قضية شخصية، بل قضية ذات قيمة عامة تتمثل في وضع قضية يهودية دولة إسرائيل، باعتبارها القضية المركزية للحزب الديني الوطني»، ووفقاً لهم «تحتوي تركيبة القائمة على بيان يعزز عن أولوياتنا، وهذا البيان له آثار بعيدة المدى بالنسبة لنا كشعب عام وللرسالة التعليمية التي ننقلها إلى أطفالنا»، ويؤكد الحاخامون على أنه «بدون استبعاد أي مرشح آخر، نرى أهمية كبيرة في توصيف شخصية تحمل علم التوراة».

وشاكيد هي علمانية، ولكنها دخلت الى الكنيست من خلال قائمة «البيت اليهودي» التي يطغى عليها التيار الديني الصهيوني، والذي يزداد تشدده الديني، وموقف الحاخامين يدعم موقف رئيس القائمة الراهبي رافي بيرتس، الذي يصر على أن يكون رئيس القائمة من التيار الديني.

وكما يبدو من تقارير صحافية، فإن قادة المستوطنين، وبالذات من الحاخامين ذوي التأثير، يضغطون لإقامة التحالف الواسع، ولكن ستكون عقبتان في تحالف كهذا، الأولى انضمام «عوتسما يهوديت»، الأمر الذي يتحفظ منه بشدة نفتالي بينيت، وأيضاً شريكته شاكيد.

والعقبة الثانية، أن بينيت وشاكيد يراهنان على الجمهور العلماني في اليمين الاستيطاني المتشدد، وسيكون من الصعب استقطابه لقائمة يطغى عليها التيار الديني الصهيوني المتشدد. فمنذ حل الكنيست في نهاية أيار، تكاثرت التصريحات الدينية المتشددة من هذا التيار، وبالذات ممن بات وزيراً للمواصلات يتسللئيل سموتريتش، رئيس «هتيحود هليثومي»، والراب رافي بيرتس، رئيس حزب «البيت اليهودي» ومن بات وزيراً للتعليم، الذي هاجم في نهاية الأسبوع الماضي جمهور مثليي الجنس، ودعا لعلاجهم بالتربية الدينية، في حين أن سموتريتش كان قد أعلن الشهر الماضي أنه يتوق لجعل إسرائيل تسير وفق الشريعة اليهودية، «كما كان في أيام الملكين داود وسليمان».

### تحالف العمل وباراك

يكثف رئيس حزب العمل القديم الجديد، عمير بيرتس، الذي انتخب من جديد رئيساً للحزب بعد استقالة أفي غباي، تحركه في محاولة لتشكيل تحالف جديد في مركزه حزب العمل، ومعه حزب «إسرائيل

### كتب برهوم جرابسي:

مع حل الكنيست الإسرائيلي في نهاية أيار الماضي، كان يبدو أن ثلاثة تحالفات جديدة تضررت من انشقاقاتها في انتخابات نيسان، ستتشكل على عجل، كي تخوض انتخابات أيلول وتعوّض الخسائر التي تكبدتها الأحزاب، وأولها حزب العمل المتضرر الأكبر، ثم أحزاب المستوطنين. وأيضاً الحال شبيهة بين الأحزاب الفاعلة في أوساط فلسطيني الداخل، إعادة تشكيل القائمة المشتركة.

وقد كشفت الخلافات، بالذات بين أحزاب المستوطنين، عن عمق الفجوة القائمة بينها، إذ أن التيار الديني الصهيوني يبرز أكثر تشدده الديني، ما يقلص مساحة حراكه بين جمهور مصوتي اليمين الاستيطاني، كذلك فإن حزب العمل الذي عاد وانتخب النائب عمير بيرتس رئيساً له لم يتقدم حتى أمس الاثنين أي خطوة جديدة نحو إقامة تحالف جديد، ومن بين ما خلط الأوراق إعلان إيهود باراك (٧٧ عاماً) عن إقامة حزب جديد لخوض الانتخابات.

وحتى الأمس، كان ما يزال السؤال الأكبر بشأن القائمة المشتركة، ما إذا ستخوض الانتخابات بمركباتها الأربعة، التي شكلت المشتركة في العام ٢٠١٥، أم أنها ستكون قائمة جزئية؟. وكل هذه القضايا ستحسم في محاور التحالفات الثلاثة حتى اليوم الأول من الشهر المقبل، أب، موعد تقديم قوائم المرشحين للجنة الانتخابات المركزية

### خلافات أحزاب المستوطنين

كان الاعتقاد السائد أن أحزاب المستوطنين التي خاضت الانتخابات بقائمتين، في أعقاب حل تحالف «البيت اليهودي» بعد حل الكنيست والتوجه الى انتخابات نيسان، ستجتمع من جديد ضمن تحالف انتخابي، ولكن لم تمر سوى أيام حتى اتضحت صعوبة تحالف قائمة «اليمين الجديد» برئاسة الوزيرين السابقين نفتالي بينيت وأييليت شاكيد، التي لم تعبر نسبة الحسم بفارق طفيف جداً، مع قائمة «اتحاد أحزاب اليمين» التي فازت بخمسة مقاعد.

والذي تشكل في الانتخابات السابقة، بضغط من بنيامين نتنياهو، إذ خرجت من التحالف حركة «عوتسما يهوديت»، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة سوريا في إسرائيل، وتطالب هذه الحركة بتوزيع مماثل لما حصل عليه الحزبان الآخران في القائمة، وكان التحالف يضم حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقاً) بزعامه الحاخام العسكري رافي بيرتس، وحزب «هتيحود هليثومي» بزعامه المستوطن العنصري المنفلت يتسللئيل سموتريتش، وحركة «عوتسما يهوديت»، ومن أجل أن يقام هذا التحالف الذي أراده نتنياهو، خوفاً من حرق عشرات آلاف أصوات المستوطنين، أدرج نتنياهو في المقعد ٢٧ في قائمة الليكود النائب إيلي بن دهان، من كان نائب وزير الدفاع، وهو من حزب «هتيحود هليثومي»، الذي أقام حزبا سوريا من أجل تنظيم العلاقة المالية مع الليكود.

وقد حصل هذا التحالف على قرابة ١٦٠ ألف صوت، محققاً ٥ مقاعد، ويضاف لها مقعد بن دهان، وكانت هذه القائمة تتأرجح في استطلاعات الرأي حول نسبة الحسم، إلا أن ما فاجأ نتنياهو هو سقوط القائمة التي كانت تبدو أقوى في الاستطلاعات، «اليمين الجديد» السابق ذكرها، بعد أن حصلت على ١٣٨٦٠٠ صوت، مبتعدة بنحو ١٤٠٠٠ صوت عما تطلبت نسبة الحسم في تلك الانتخابات.

وكان مندوب «عوتسما يهوديت» العنصري ميخائيل بن آري قد حل خامساً في قائمة «اتحاد أحزاب اليمين»، بينما حل زعيم الحركة العنصري إيتمار بن غفير في المقعد الثامن، إلا أن المحكمة العليا شطبت ترشيح بن آري، بسبب مواقفه العنصرية الدموية الشرسة، وبهذا لم تتمثل

### دراسة إسرائيلية:

## «حماقة مزدوجة»: إغلاق كليات الطب الإسرائيلية أمام الطلاب المحليين ثم استيعاب خريجين من كليات في الخارج «متدنية المستوى»!

أظهرت دراسة جديدة أجراها المجلس القومي للشؤون الاقتصادية، في إسرائيل أن عدد الطلاب الإسرائيليين الذين ينهون دراسة موضوع الطب ويجري تأهيلهم للانخراط في سوق العمل في هذا المجال يعادل ما بين نصف وثلثي عدد هؤلاء في الدول المتطورة، بينما نسبة الأطباء لعدد السكان في إسرائيل اليوم هي من الأدنى على الإطلاق بين الدول المتطورة (٣٠ طبيب لكل ألف مواطن، مقابل ٣٦٥ طبيب بالمعدل في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD).

وكشفت الدراسة أن ٣٧٪ من الحاصلين على رخصة مزاولة مهنة الطب في إسرائيل في العام ٢٠١٦ أنهوا دراسة الطب في خارج إسرائيل، ٦٠٪ منهم في رومانيا، مولدا فيل، روسيا، إيطاليا وأوكرانيا والتي تعتبرها الدراسة، جميعها، «دولا مختلفة من حيث التأهيل الطبي فيها»؛ وهو ما تجدل له الدراسة تأكيداً في معدلات النجاح في امتحان الترخيص الحكومية للعمل في مهنة الطب في إسرائيل، من بين المتقدمين إليه (وهذا الامتحان ملزم باجتيازه بنجاح كل من تخرج في موضوع الطب من جامعة غير إسرائيلية)؛ رومانيا ٣٠٪ (من الذين درسوا الطب في رومانيا وتقدموا إلى الامتحان في إسرائيل)، روسيا - ٤٠٪، أوكرانيا - ٤٥٪، مولدا فيا - ٥٠٪، وإيطاليا - ٥١٪، وللمقارنة، فإن معدلات النجاح في هذا الامتحان بين الطلاب الذين درسوا الطب في دول يعتبر تدريس موضوع الطب فيها متقدماً، مثل هنغاريا والأردن، تصل إلى نحو ٧٥٪.

والمعروف أن في إسرائيل نقصاً حاداً في عدد الأطباء وهي بحاجة مستمرة إلى المزيد والمزيد من الأطباء، سواء في المستشفيات المختلفة (حيث يضطر الأطباء فيها، وخاصة من المتورنين والجدد، العمل بورديات متواصلة، بما يشكل خطراً على المرضى الذين يرعونهم ويعالجونهم، كما عليهم هم أنفسهم) أو في صناديق المرضى وعياداتها المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، ولكن، بدلاً من تأهيل المزيد من طلاب الطب ومن الأطباء، يعمد قادة الجهاز الطبي ورؤساء كليات الطب، سوية مع نقابة الأطباء، إلى رفع شروط الحد الأدنى لقبول الطلاب في كليات الطب، لكنهم يعودون ويضطرون، من جهة أخرى، إلى «التنازل» واستيعاب خريجين درسوا الطب في خارج إسرائيل، علماً بأن «الغالبية الساحقة من هؤلاء قد درست في كليات مستوى التعليم فيها أدنى من المستوى في الكليات الإسرائيلية بكثير»، كما تؤكد الدراسة.

### هبوط حر... مصلحةي، سياسي!

وتشير دراسة المجلس القومي للشؤون الاقتصادية» إلى حقيقة أن إسرائيل قد «توقفت عن تأهيل الأطباء خلال العقدین الأخيرين بشكل خاص»، وأن «عدد طلاب الطب قياساً بعدد السكان يشهد تراجعاً مستمراً، بل هبوطاً حرام!

يعود سبب هذا «الهبوط الحر»، كما تبين للدراسة، إلى التقاء مصليحتين اثنتين معاً، قسم العيزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية، الذي يعتبر الأطباء «لوبي شرساً»، يؤمن بأنه كلما كان عدد الأطباء في إسرائيل أقل، كانت تكلفة أجورهم الإجمالية أقل،؛ هذا من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية؛ رؤساء الجهاز الطبي في إسرائيل وكبار العاملين فيه - من عميدي كليات الطب في الجامعات المختلفة وصولاً إلى مديري المستشفيات ومديري الأقسام المختلفة فيها ومرورا بنقابة الأطباء - الذين عملوا كل ما في وسعهم من أجل إغلاق الأبواب، قدر الإمكان، أمام منضمين جدد إلى العمل في مجال الطب باعتباره نادياً مغلقاً، بغية الحفاظ على قوة الأعضاء فيه وقدرتهم على المساومة.

وكانت نتيجة هذين العاملين رفع شروط القبول للدراسة في كليات الطب الإسرائيلية إلى درجة جعلها شروطاً تعجيزية غير معقولة (علامة «بسيخومتري» لا تقل عن ٣٧٥، مثلاً، مما أدى بالتالي، وبطبيعة الحال، إلى هبوط حاد في عدد الطلاب الذين يدرسون موضوع الطب في الجامعات الإسرائيلية (٧٢٠ طالباً فقط في العام ٢٠١٨) وتجميع قوة مساومة هائلة في أيدي الأطباء، وخاصة كبار المسؤولين منهم في المواقع المختلفة، اتاحت ونتيج لهم إمكان «إبتزاز الدولة والحصول منها على أي اتفاق يريدهون في مجال الأجور والحقوق»!

### حماقة مزدوجة!

ترى المحللة الاقتصادية في صحيفة «دي ماركز» الإسرائيلية، ميراف أيلوزوروف، أن هذه السياسة تنطوي في «حماقة مزدوجة»: الأولى، أن الدولة، بنفسها، تزيد من قدرة الأطباء على المساومة مقابلها وتجعلها قدرة هائلة لا راد لها، وخصوصاً في ما يتعلق بأجور الأطباء وامتيازاتهم، وهي أموال تُدفع لهم من خزينة الدولة. والثانية - أنه لا يمكن في نهائية المطاف تجاهل الاحتياجات الحقيقية، وخاصة في مجال زيادة عدد الأطباء للرد في إسرائيل، بدلاً من زيادة عدد الأطباء بواسطة خريجي كليات الطب الإمبريالية، ذات المستوى العلمي والتعليمي العالي، يتم ملء الفراغ وسد الحاجة بخريجي كليات الطب «السبئية والمتدنية المستوى من أوروبا الشرقية»؛ وتشير الكاتبة (٢٠١٩/٧/١٥) إلى أنه ليست هناك دولة أخرى في العالم تأتي نسبة مرتفعة جداً كهذه من أطبائنا من خارج الدولة نفسها، كما هي الحال في إسرائيل، ناهيك عن أنهم يأتون «من كليات متدنية المستوى».

وعلى هذا، تظهر الحماقة الإسرائيلية في هذا السياق في ذروتها؛ سدّ الأبواب أمام انضمام طلاب إسرائيليين إلى كليات الطب الإسرائيلية، من جهة، واستيعاب أعداد كبيرة من خريجي «الكليات المتدنية المستوى» في خارج إسرائيل، ما يؤدي بالتالي إلى سدّ الأبواب أمام انضمام أعداد كبيرة، بلائحة، من الأشخاص المتميزين والمتفوقين علمياً، ونتيجة لهذا، ينشأ نقص كبير في عدد الأطباء في البلاد، يضطر الجهاز إلى سدّ هذا النقص وملء الفراغ بالناتش وسد الحاجة بالتنازل واستيعاب خريجين من كليات «متدنية المستوى» يشكلون نحو ٣٧٪ من عدد الأطباء في إسرائيل، علماً بأنهم اجتازوا امتحان الترخيص الحكومي بعلامات كان معدلها أقل من ٥٠٪.

### من المسؤول عن هذه «الحماقة المزدوجة»؟

لا يرى رئيس المجلس القومي للشؤون الاقتصادية»، البروفسور آفي سمحون، أية مشكلة أو حرج في الإشارة إلى المسؤولين العياشرين عنها، حسب رأيهم وهم عميدو كليات الطب في الجامعات الإسرائيلية، الذين حصلوا على ميرانيات خاصة من أجل زيادة عدد الطلاب في كلياتهم لكنهم يتفაცسون عن تنفيذ ذلك، كما يقول سمحون.

في المقابل، تلقي الجامعات الإسرائيلية (كليات الطب فيها، خصوصاً) ووزارة الصحة بالمسؤولية عن هذا الوضع على وزارة المالية وتقولان إن كليات الطب الإسرائيلية غير قادرة على استيعاب عدد من الطلاب يزيد عن العدد الذي تستوعبه اليوم، نظراً للنقص في الملاكات (التدريسية) وفي الجهاز الطبي عموماً، إذ ليس هناك عدد كاف من الأطباء القادرين على تأهيل الطلاب خلال سنوات دراستهم موضوع الطب ثم خلال فترة التدريب العملي ثم في فترات التخصص، ناهيك عن النقص في عدد أسرة المرضى المعدة للتخصصات الطبية المختلفة.

لكن سمحون يرفض هذه الادعاءات، مشيراً إلى أن دولا مختلفة في العالم تؤهل الأطباء والمتخصصين بعلامات تقل عما هو متوفر في إسرائيل وأن عدداً كافياً من الأطباء يتم تأهيلهم في نهاية المطاف، لكن تركيبة هؤلاء الأطباء هي الإشكالية»، موضحاً: الجهاز الطبي بحاجة إلى ١٢٠٠٠ طبيب جديد في السنة ولا مناص أمامه من استيعاب ١٦٠٠ طبيب جديد، فإذا كان هناك ٨٠٠ طبيب من خريجي الكليات الإسرائيلية الممتازة، سيتم استيعابهم سيتم استيعاب العدد المتبقي من خريجي كليات أجنبية، أقل جودة - كما يشير سمحون إلى الضرر الجسيم الذي تسببه تركيبة الأطباء الذين يتم استيعابهم في الجهاز الصحي في إسرائيل: المستشفيات الكبيرة والقوية في منطقة المركز تجتذب الخريجين الممتازين من الكليات الإسرائيلية، بينما تترك المستشفيات في الأطراف للخريجين العائدين من خارج البلاد، مما «يعيق فجوات الخدمات الطبية بين المركز والضواحي».

ووفق هذا كله، ثمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني حصة في هذه القضية/ الإشكالية تتعلق بكلية التي لا يزال الجدل دائراً حول افتتاحها وترخيصها في «جامعة أريئيل» - في مستوطنة أريئيل، قرب سلفيت في الضفة الغربية.

«معهد سياسات الشعب اليهودي» يقدم إلى الحكومة الإسرائيلية تقريره السنوي للعام ٢٠١٩:

## رفض الفلسطينيين لـ «صفقة القرن» وغياب شريك سياسي يلزمان إسرائيل باتخاذ خطوات عملية من جانب واحد لتجنب خطر الانزلاق نحو دولة ثنائية القومية!

«ارتفاع حاد في ظاهرة اللاسامية في أوروبا والولايات المتحدة في ظل تقاعس السلطات المختصة!!... «كثيرون من اليهود بدأوا يبحثون إمكانية الهجرة من دول أوروبية أو القوم إلى إسرائيل بينما قد يتخلى آخرون عن هويتهم اليهودية»!»: تحذير من تعاضم قوة روسيا واتساع دورها في الشرق الأوسط، رغم التقييم الإيجابي للتعاون التكتيكي بين إسرائيل وروسيا مقابل إيران وسورية»



(الصورة عن إيبا)

في العام ٢٠٠٢ (وكان اسمه سابقاً: «معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي») بهدف «دفع وضمان ازدهار الشعب اليهودي ودولة إسرائيل، من خلال التفكير الاستراتيجي، بحث التهديدات والتحديات والفرص التي تواجه الشعب اليهودي، وتخطيط سياسات مهنية وبدائل استراتيجية في قضايا الأساس التي تخص الشعب اليهودي».

يتولى رئاسة المعهد اليوم يهوديان أميركيان هما ستيفورات آيزنشتات، السفير ونائب وزير الخارجية الأميركي سابقاً، ودينيس روس، المستشار السابق لثلاثة من الرؤساء الأميركيين (من كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري) ومسؤول ملف «العملية السياسية في الشرق الأوسط» في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية.

ويقوم مقر المعهد في حرم «الجامعة العبرية» في القدس، في تلة الشيخ بدر (غفعات رام).

إسرائيل أمام معضلاتها: أشباح ماضٍ مستمر، وجدران تلد جدراناً.

أما رؤساء المعهد فأوصوا، من طرفهم، بالتركيز على التوجيه المهني للمهاجرين اليهود إلى إسرائيل، من خلال الاعتراف بشهاداتهم الأكاديمية وإنشاء برنامج تأهيلي خاص لهم يسهل عليهم الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ناهيك عن أن دمج المهاجرين الجدد في سوق العمل بصورة سلسة يعود بفائدة كبيرة على الاقتصاد الإسرائيلي برفته.

هذا، وبحث الكومونة الإسرائيلية، في جلسة خاصة، توصيات إضافية أخرى قدمها رؤساء «معهد سياسات الشعب اليهودي». وشدد الوزير ياريف ليفين على خطورة «مشكلة الاختلاط» (اختلاط اليهود مع الأغيار) بينما أكد الوزير غلعاد أردان ضرورة «إنشاء صندوق مشترك لدولة إسرائيل ويهود العالم من أجل تعميق التربيّة اليهودية».

يذكر أن «معهد سياسات الشعب اليهودي» (The Jewish People Policy Institute) هو مؤسسة بحثية أنشأتها «الوكالة اليهودية»

قيادة التجمعات اليهودية في أنحاء العالم، في المجتمع الأميركي وفي السياسة، من أجل صيانة وتعميق التأثير اليهودي على الجمهور الواسع عموماً.

في إطار استعراض التطورات الجيوسياسية التي حصلت خلال السنة الماضية، توقف رؤساء «معهد سياسات الشعب اليهودي» في مداخلتهم أمام وزراء الحكومة ورئيسها عند تعميق وتمتين «العلاقة التحالفية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والرئيس ترامب» وهو ما انعكس، بشكل خاص، في نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان. وعلى الصعيد الجيو سياسي، أيضاً، حذر دينيس روس من تعاضم قوة روسيا واتساع دورها في الشرق الأوسط، رغم تقييمه الإيجابي للتعاون التكتيكي بين إسرائيل وروسيا مقابل إيران وسورية.

### تراجع في تأييد إسرائيل بين الديمقراطيين

وشدد رؤساء «المعهد»، بصورة خاصة، على ضرورة تنمية وتعزيز العلاقات مع كلا الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة، وخاصة على خلفية التقاطع المتعمق والمتصاعد في أوساط الجمهور الأميركي. وأوضح هؤلاء أن «مظاهر التعاطف مع إسرائيل والتأييد لها تنتشر بوضوح بين أوساط الجمهوريين والتحالف مع الرئيس ترامب يبدو أقوى وأمتن من أي وقت مضى، لكن يوجد تراجع جدي في تأييد إسرائيل بين أوساط المعسكر الديمقراطي، وبكوننا على عتبة سنة انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة، ينبغي على إسرائيل عمل كل في وسعها من أجل المحافظة على هذا التأييد لها في أوساط كلا الحزبين».

وتطرق رؤساء المعهد إلى «صفقة القرن» التي أسموها «مبادرة السلام التي وضعها الرئيس ترامب ويسعى إلى دفعها قدماً» وقالوا إن «رفض الفلسطينيين لهذه المبادرة وغياب شريك سياسي يحتمل على إسرائيل النظر في اتخاذ خطوات عملية من جانب واحد ترمي إلى إبعاد خطر الانزلاق نحو دولة ثنائية القومية». وأشار دينيس روس إلى أن «الفلسطينيين قد ينتقلون إلى استراتيجية التأييد لدولة ثنائية القومية يكون فيها لكل مواطن حق متساو في التصويت»، وأضاف أن «على إسرائيل استغلال علاقات الصداقة الحميمة مع الرئيس ترامب من أجل البحث مجدداً في بناء تحالف استراتيجي طويل المدى مع الولايات المتحدة».

من جهته، أعلن رئيس الكومونة، نتنياهيو، أمام رؤساء «معهد سياسات الشعب اليهودي»، تبنيهم توصيتهم بشأن إقامة «طاقم خاص لمحاربة اللاسامية»، بحيث يكون جسماً ذا صلاحيات وقدرات تنفيذية يحصل على كل الأدوات المناسبة واللازمة للعمل المتعدد المستويات والمجالات. وقال نتنياهيو إن «الطريق الوحيدة لمحاربة اللاسامية هي تعزيز العظمة اليهودية»؛ وأضاف إن اتساع ظاهرة اللاسامية يحتم على حكومة إسرائيل «الاستعداد بصورة صحيحة وناجعة لتحقيق فرض استيعاب الهجرة اليهودية، وخصوصاً من الدول الأوروبية».

### تقرير «معهد سياسات الشعب اليهودي»:

## لا حلول لمشكلات إسرائيل الاستراتيجية في غياب حل المسألة الفلسطينية!

الاقتصادي المتزدي جدا في قطاع غزة والضغوط التي تمارسها مصر أن تؤدي هذه مجتمعة إلى الدفع بقيادة «حماس» نحو التوصل مع إسرائيل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لفترة طويلة جداً. وفي المقابل، كانت السنّة المنصرمة غنية بالتطورات التي تبين وتؤكد وضع السلطة الفلسطينية العشّ: تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة، الوضع الاقتصادي القاسي جراء التقليلات في المعونات المالية الأميركية، كما التقليلات في التحويلات المالية الإسرائيلية أيضاً، تعمق الانفصال والنزاع الفلسطيني - الفلسطيني الداخلي والصراعات الداخلية تمهيداً لتغيير القيادات. في ظل هذه الأوضاع، رفض الفلسطينيون مبادرة السلام الأميركية (صفقة القرن). حتى قبل عرضها بصورة رسمية.

إجمالاً، وفي موازاة الإنجازات الحقيقية الجديدة، يمكن القول إن العام المنصرم لم يحمل أية مؤشرات إلى إمكانية حصول انعطافة يمكنها ضمان التوصل إلى حلول للقضايا والمشاكل الاستراتيجية الأساسية التي تواجه إسرائيل: التحديات والتهديدات الأمنية (المشروع النووي الإيراني، حزب الله و«حماس») والتحديات السياسية، الأمنية، الديمغرافية والأخلاقية في غياب حل للمسألة الفلسطينية.

### الديمغرافيا اليهودية

على غرار ما كان في سنوات سابقة، كذلك في السنة الأخيرة ازداد عدد اليهود في العالم بوتيرة معتدلة قوامها نحو ١٠٠ ألف شخص، إذ بلغ مجموع اليهود في العالم في بداية العام الجاري ٢٠١٩ نحو ١٤ مليون إنسان.

ينبع هذا الارتفاع، بصورة أساسية، من ازدياد عدد اليهود في إسرائيل: ٦ر٥٥٥ مليون في بداية العام ٢٠١٨ إلى ٦ر٦٦٥ مليون في بداية ٢٠١٩ (أي زيادة مقدارها ١١٠ آلاف، أو نسبة ١,٧٪). تقلصت قليلاً حيال الانخفاض الطفيف في عدد اليهود في «الشتات»، بالإضافة إلى ذلك، كان في إسرائيل في بداية العام ٢٠١٩ نحو ٤٢٧ ألف شخص «بلا دين». أي، مهاجرون جدد إلى إسرائيل ليسوا يهودا حسب الشريعة اليهودية، لكنهم «منخرطون من ناحية قومية واجتماعية» وقد هاجروا إلى إسرائيل بموجب «قانون العودة».

في الإجمال، بقيت النسبة بين غير اليهود واليهود في دولة إسرائيل (بمن فيهم المواطنين في المناطق الفلسطينية) ثابتة على حالها، كما كانت في سنوات خلت: ٧٩٪ من اليهود مقابل ٢١٪ من غير اليهود. وتشمل مجموعة اليهود، أيضاً، الأشخاص الذين لا يمتلكون المساكن و«المنخرطين اجتماعياً وثقافياً في مجتمع الأكثرية»، لكن بدونهم كانت النسبة: ٧٤٪ من اليهود مقابل ٢٦٪ من غير اليهود.

يذكر أن عدد السكان في دولة إسرائيل تجاوز الـ ٩ ملايين في شهر آذار الأخير، للمرة الأولى.

بقي عدد اليهود في الولايات المتحدة (وهم الجالية اليهودية الأكبر في العالم، خارج إسرائيل طبعا) ثابتاً كما كان عليه من قبل: ٧ر٥ مليون إنسان، علماً بأن ثمة تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد هؤلاء قد وصل إلى ٧ر٧ مليون أو ٧ ملايين حتى.

الولايات المتحدة، خلال السنة الأخيرة، برز الحلف الاستراتيجي العميق بين إسرائيل والولايات المتحدة في عدة مناسبات وأحداث، في مقدمتها: نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان. تُسْمَع في المعسكر الجمهوري الأميركي، بشكل خاص، أصوات تأييد وتعاطف كبيرين مع إسرائيل، بينما لوحظ هبوط في مستوى التعاطف والتأييد في المعسكر الديمقراطي. وفي المحصلة، تعمق التآكل في الدعم التقليدي لإسرائيل من كلا الحزبين الكبيرين. في المقابل، يبدي يهود الولايات المتحدة، في غالبيتهم، تحفظاً واضحاً من الإدارة الأميركية برئاسة ترامب، رغم علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل. من أجل الصبغ في هذه المرحلة وضع تقييم دقيق للتأثيرات المحتملة للمظاهر والأحداث اللاسامية في الولايات المتحدة ولتصاعد السجال العام حول هذا الموضوع على قوة اليهود الأميركيين الجيو سياسية.

الشرق الأوسط: تعيش إسرائيل في منطقة عنيفة ومتقلبة الأحوال: حروب، موجات من اللاجئين، أزمات إنسانية، اقتصادات متعثرة، بطالة، حكم مركزي استبدادي فاشل، تنامي التنظيمات الإرهابية والحركات المسلحة بأيدٍ بولجيات إسلاموية راديكالية العنصرية التي مني بها تنظيم «داعش». هذا العام لا تضمن القضاء التام والنهائي على البنى التحتية الاجتماعية والدينية التي نما عليها هذا التنظيم وترعرع، ولا إنهاء قدرته على تنظيم وتنفيذ عمليات إرهابية فظيعة كتلك التي وقعت في سيريلانكا مؤخراً). التهديدات التي تشكلها إيران ومنظمات الإرهاب الإسلامي تؤدي إلى التقاء مصالح بين إسرائيل وعدد من الدول العربية السنية، سيكون من نتائج إرساء قواعد لتنسيق أمني غير مسبوق وناجحاً ما قد تظهر هذه العلاقات فوق السطح. الشلل الذي يميز العملية السياسية مع الفلسطينيين لا يحول، في هذه المرحلة، دون تطور هذه العلاقات، رغم أنه يجعل من الصعب تطبيعها بصورة علنية حتى الآن.

إيران: الجهود الإسرائيلية الرامية إلى لجم التمرکز العسكري الإيراني في سورية ومنع نقل الأسلحة الاستراتيجية إلى حزب الله في لبنان تنطوي على مخاطرة كبيرة بالتدهور نحو صدام عسكري. والعقوبات الأميركية على إيران تسرع من وتيرة الأزمة الاقتصادية فيها وتعمقها فتثير، بالتالي، غضب والغليان الجماهيريين ضد النظام في إيران. ومع ذلك، يبقى مفتوحاً السؤال عما إذا كانت هذه العقوبات قادرة على إحداث تغيير في نظام الحكم أو على إرغام إيران على الإذعان لمطالب إضافية أخرى، علاوة على تلك التي قبلت بها في إطار الاتفاق النووي (وقف مشروع الصواريخ الباليستية والتوقف عن حجب المؤامرات الإقليمية). كما يبقى مفتوحاً، أيضاً، السؤال عما إذا كانت إيران ستقرر في مرحلة ما الخروج عن حدود الاتفاق وتقييدهاته مما سيؤدي، بالضرورة، من خطر التصعيد.

الحلبة الفلسطينية: الأزمة الإنسانية في قطاع غزة تزيد من خطر اندلاع جولات جديدة، مرحلية، من العنف، كتلك التي شهدتها السنة الماضية أيضاً، مع احتمال تدهورها إلى مواجهة عسكرية شاملة. ومع ذلك، لا ينبغي باستبعاد احتمال أن يؤدي عزل حركة «حماس» الوضع

إذا ما تبين أن ليس ثمة شريك فلسطيني لمبادرة السلام الأميركية (صفقة القرن)، فينبغي عندئذ فحص إمكانية استغلال الصداقة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتوظيفها في إطلاق مبادرة سياسية من جانب واحد هدفها كبح خطر الانزلاق نحو واقع الدولة الثنائية القومية التي تشكل خطراً على هوية دولة إسرائيل، اليهودية - الديمقراطية.

في المقابل، يتعين على إسرائيل الاستعداد استراتيجياً لواقع التآكل المتواصل في جاهزية الولايات المتحدة للاستثمار في الشرق الأوسط: على إسرائيل إثبات حضورها وأن تكون مستعدة لأن تقود الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والهدوء في المنطقة. في إطار هذا الاستعداد، وكجزء لا يتجزأ منه، وبالبناء على الصداقة المتينة والظاهرة مع الرئيس ترامب، ينبغي إعادة النظر مجدداً في إمكانية إقامة تحالف عقدي طويل المدى مع الولايات المتحدة. من الواضح أن ثمة نواقص وسلبيات لمثل هذا التحالف، لكن حيال الواقع المتشكل الآن والفرصة المتاحة لاستثمار الصداقة مع الرئيس ترامب من أجل التوصل إلى اتفاقية تخدم المصالح الإسرائيلية، من الحري العودة إلى فحص ميزان الفائدة - الكلفة في هذا الإجراء.

تميزت السنة المنصرمة، مثل سابقاتها، بواقع جيو سياسي ثنائي الوجه يؤثر على إسرائيل وعلى الشعب اليهودي بأكمله. من الجهة الأولى - إسرائيل دولة قوية عسكرياً ومتحررة من تهديدات يمكن أن تشكلها عليها جيوش نظامية في دول محيطة بها؛ علاقاتها مع البيت الأبيض تبلغ ذروتها في هذه الفترة؛ تقيم علاقات عمل وتنسيق وثيقة مع روسيا؛ توسع علاقاتها الاقتصادية مع الصين؛ تعمق شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية وتمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة جداً، فضلاً عن موارد الغاز الطبيعي في البحر المتوسط، التي تفتح الباب أمام تحالفات استراتيجية إقليمية. من الجهة الثانية - ثمة ظلال سوداء تخيم فوق الأفق الاستراتيجي الخاص بإسرائيل، ناتجة عن طموحات إيران الاستراتيجية ضد إسرائيل، قوتها العسكرية وتطوير وسائل غير تقليدية؛ وعن الوضع على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية التي تغذي، أيضاً، حملة نزع الشرعية عن إسرائيل. هذه الظلال قد تتطور نحو التدهور إلى صدام عنيف في إحدى الحلبات أو أكثر - مقابل «حماس»، حزب الله، إيران، سورية وربما في الضفة الغربية أيضاً. وإلى جانب عدم الاستقرار المزمن في الشرق الأوسط، تتأثر إسرائيل أيضاً بالتغيرات الحاصلة في المنظومة الدولية. فالولايات المتحدة لم تعد معنية بتادية دور «الشرطي الاستراتيجي» الحاضر والضايع عسكرياً في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط أيضاً. هذا هو الواقع الذي يفسح المجال أمام روسيا والصين لتوسيع تأثيرهما، أكثر من أي وقت مضى.

### حلبات مركزية في التأثير على الوضع الجيو سياسي

ثم يفرد التقرير جبراً خاصاً لبعض «الحلبات المركزية» التي تؤثر على الوضع الجيو سياسي للشعب اليهودي، «كما يفصّلها»:

قدم رؤساء «معهد سياسات الشعب اليهودي»، مطلع الشهر الجاري، تقرير المعهد السنوي بعنوان «وضع الشعب اليهودي - التقييم السنوي للعام ٢٠١٩»، إلى رئيس وأعضاء الحكومة الإسرائيلية واستعرضوا أهمهم أبرز استنتاجات التقرير وأهم توصياته، وذلك في لقاء شارك فيه من جانب «المعهد» كل من: الرئيس المشارك للمعهد، دينيس روس، ومدير عام المعهد، أفينوعام بار يوسف، والباحثين دوف ميمون وعبدال هكمان، بينما شارك من جانب الحكومة، رئيسها، بنيامين نتنياهيو، وعدد كبير من الوزراء.

يذكر أن «معهد سياسات الشعب اليهودي» يعّد هذا «التقييم السنوي» ويعرضه أمام الحكومة الإسرائيلية سنوياً منذ العام ٢٠٠٤ ويبحث فيه «ديناميكيات أوضاع الشعب اليهودي».

### «واجب الساعة الاستراتيجي»!

وأفاد بيان صادر عن «المعهد» بأن دينيس روس قد عرض، أمام أعضاء الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، خارطة التحديات والفرص في المجال الجيو سياسي، وقدم معطيات «تعكس ارتفاعاً حاداً في ظاهرة اللاسامية في أنحاء العالم»، معتبراً أنها «الوجهة الأبرز التي ميزت السنة المنصرمة»؛ وقال إنها انعكست في «ارتفاع حاد جداً في عدد الأحداث وقوتها، والتي بلغت ذروتها في الهجومين اللذين تعرض لهما كنيسان يهوديان في الولايات المتحدة».

وحذر رؤساء المعهد من أن تفشي مظاهر اللاسامية في ظل «تقاعس السلطات المحلية المسؤولة في أوروبا عن القيام بما هو كاف ولازم لتعزيز أمن اليهود، من شأنه التسبب «بأذى جدي للتجمعات اليهودية، خاصة وأن كثيرين من اليهود قد بدأوا يبحثون إمكانية الهجرة من هناك أو القدوم إلى إسرائيل، بينما قد يتخلى آخرون عن هويتهم اليهودية»!؛ ودعا مدير عام المعهد، أفينوعام بار يوسف، الحكومة إلى إقامة «طاقم عمل خاص لمحاربة اللاسامية»، موضحاً أنه «على الحكومة الإسرائيلية إصدار تعليمات، في أسرع وقت ممكن، لإقامة طاقم خاص يتولى مهمة الرصد الدقيق والليصق لإبعاد ظاهرة اللاسامية، إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر، ثم إطلاق مبادرات فعلية مقابل الحكومات، التجمعات والعناصر ذات العلاقة في المجالات المختلفة»، معتبراً أن الأمر بمثابة «واجب الساعة الاستراتيجي»!

كما عرض بار يوسف، أيضاً، معطيات تعكس ازدياداً في عدد اليهود في العالم، منها بشكل خاص بالزيادة في عدد اليهود التقليديين في الولايات المتحدة، التي أصبح أبناء هذه المجموعة (اليهودية الأرثوذكسية) يشكلون نحو ثلث اليهود الأميركيين في هذه الشرائح العمرية ونحو الثلثين من اليهود في نيويورك من الشرائح العمرية ذاتها. وقال بار يوسف: «ثمة لهذه الزيادة في عدد اليهود الأرثوذكس تداعيات وآثار هامة جداً على المدى البعيد، فالى جانب تسعيها إلى تعزيز العلاقات مع التيار الإصلاحية والتيار المحافظ، يتعين على حكومة إسرائيل أيضاً دعم وتشجيع انخراط اليهود الأرثوذكس في

يمتد تقرير «معهد سياسات الشعب اليهودي» الصادر حديثاً بعنوان «وضع الشعب اليهودي - تقييم سنوي للعام ٢٠١٩» على ٤٤ صفحة تشمل مقدمة (كتبها الرئيسان المشاركون للمعهد، الأميركيان دينيس روس وستيفورات آيزنشتات) تليها مواضيع التقرير موزعة على الأبواب التالية: تقييم مدمج واتجاهات سياساتية؛ توصيات سياساتية لحكومة إسرائيل؛ خمسة أبعاد للتقييم المدمج للشعب اليهودي؛ جيوسياسية: العلاقات بين التجمعات اليهودية؛ الهوية والتضامن؛ الموارد المادية؛ الديموغرافيا اليهودية؛ مؤشر مدمج للاسامية؛ ١. اللاسامية في أوروبا وتأثيرها على حياة اليهود اليومية؛ ٢. اللاسامية في الولايات المتحدة.

تغطي «التوصيات السياسية» المقدمة إلى الحكومة الإسرائيلية ٣ مواضيع ومجالات أساسية هي: اللاسامية؛ الوضع الجيو سياسي؛ العلاقات بين التجمعات اليهودية؛ إضافة إلى «توصيات ذات صلة من سنوات سابقة» تتطرق إلى ثلاثة مواضيع هي: ١. الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة، وفي صلب هذه التوصية: ضرورة أن تحرص إسرائيل على المحافظة على علاقات جيدة مع إدارة الرئيس ترامب من دون التلميح بأن هذه العلاقات هي دليل على تبني إسرائيل الكامل لمنظومة ترامب القيمة. هذه خطوة ضرورية حيال تعمق التقاطع السياسي في الولايات المتحدة ومن أجل المحافظة، قدر الإمكان، على التعاطف مع إسرائيل من كلا الحزبين الكبيرين، الديمقراطي والجمهوري. وفي المقابل، على إسرائيل العمل على تنمية وتعزيز حوار متواصل مع الفئات اليهودية الأميركية التي تعبر عن نقدها لسياسة الحكومة الإسرائيلية. من أجل المحافظة على قوة ومناعة مثلث العلاقات ما بين إسرائيل - الولايات المتحدة - اليهود الأميركيين؛ ٢. اتساع مظاهر اللاسامية في الدول الأوروبية، وفي صلب هذه التوصية: ضرورة أن تجري إسرائيل استعدادات صحيحة وملائمة لتحقيق الفرص المترتبة على هذا الوضع فيما يتعلق باستيعاب أعداد إضافية من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وخاصة من الدول الأوروبية المختلفة؛ ٣. العلاقات بين إسرائيل والدول والأحزاب التي تبدي درجة عالية من الصداقة والتعاطف مع إسرائيل، لكن زعماءها يبتعدون عن الأصول والأعراف الديمقراطية، وفي صلب هذه التوصية: ضرورة انتباه الحكومة الإسرائيلية إلى أن العلاقة مع الدول والأحزاب التي تُعتبر معادية للديمقراطية والقيم الليبرالية تمش بصورة إسرائيلية في أعين قطاعات واسعة في الولايات المتحدة، والتي قد يصل بعضها إلى سدة الحكم في المستقبل، مما قد يشكل خطراً باعتماد تلك الجهات سياسة دولية حازمة وغير صديقة تجاه إسرائيل. كما أن اصطاف إسرائيل إلى جانب تلك الدول المعادية للديمقراطية ولقيم الليبرالية قد يساهم في ابتعاد اليهود أبناء الجيل الشاب عن دولة إسرائيل، مما يضعف قدرتها المستقبلية على الاتكاء على يهود الولايات المتحدة.

### إسرائيل في واقع جيو سياسي ثنائي الوجه

أما في ما يخص «الوضع الجيو سياسي»، فيكتب معدو التقرير:

## «المشهد» الاقتصادي

## موجح اقتصادي

**الفائدة البنكية قد ترتفع قبل نهاية العام**

قَدَر قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي أن ترتفع الفائدة البنكية في الربع الأخير من العام الجاري، إلى مستوى ٠٫٢٠%، بعد أن أبى البنك الفائدة عند مستواها القائم منذ شهر تشرين الثاني الماضي بنسبة ٠٫٢٥%، ورغم ذلك ليس من المؤكد أن يرفع البنك الفائدة، وأبقى كل الاحتمالات قائمة بشأنها، خاصة وأن التضخم المالي قد يسجل مع نهاية الحالي ارتفاعاً في محيط ١٪، ليكون المرة الأولى منذ خمس سنوات، التي يدخل فيها التضخم إلى المجال الممدد له، وهو ما يني ١٪ إلى ٠٫٣٪.

وبحسب تقديرات قسم الأبحاث في تقريره الدوري الصادر في الأسبوع الماضي، فإن الاقتصاد سينمو بنسبة (٣٫٢٪) هذا العام، و٣٫٥% في عام ٢٠٢٠، وكان البنك قد توقع قبل ثلاثة أشهر ارتفاع النمو في العام الحالي بنسبة ٣٫٢٪، و٣٫٥٪ في العام المقبل.

وجاء قرار البنك بعدم رفع الفائدة البنكية، على الرغم من أن التضخم المالي سجل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعاً في حدود ١٫٥٪، إلا أن التقديرات هي أن يتراجع التضخم في النصف الثاني من العام الجاري، متأثراً من انخفاض سلسلة من الأسعار الموسمية.

وقد ساهم في قرار عدم رفع الفائدة البنكية، تراجع

سعر صرف الدولار أمام الشيكل بنسبة ٢٪، في الأشهر

القليلة الأخيرة، بعد أن قد سجل في النصف الثاني من

العام الماضي ارتفاعاً، وبلغ سعر الصرف ٣٫٧٨ شيكل

للدولار، بينما في الأيام الأخيرة هبط إلى أقل من ٣٫٦

شيكل للدولار.

وفي حين قال قسم الأبحاث إن الفائدة سترتفع إلى ٠٫٢٠% مع نهاية العام الجاري، وحتى ١٪ مع نهاية العام المقبل ٢٠٢٠، إلا أن محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، أطلق تصريحات متناقضة أمام الصحافيين، إذ قال إن احتمال رفع الفائدة البنكية قد يكون قريباً، ولكن احتمال عدم رفع الفائدة ما زال قائماً.

وقال يارون إن الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر من التقلبات في الأسواق العالمية، وهذا تصريح جاء بعد شهر من تحذير منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، من أن التباطؤ في الأسواق العالمية قد يؤثر سلباً على حجم الصادرات الإسرائيلية، وبالتالي على النمو الاقتصادي الإسرائيلي.

وقال يارون إن الاقتصاد الإسرائيلي دخل مرحلة عدم وضوح، بسبب إعادة الانتخابات البرلمانية، على الرغم من أن الكنيست كان قد أقر الموازنة العامة، للعام الجاري ٢٠١٩، في نهاية آذار ٢٠١٨. وستعمل الحكومة المقبلة على إقرار ميزانيتي العامين المقبلين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مع حلول الربيع المقبل، كإبعد حد.

ويقول يارون إن التنبؤ بالمستقبل دائماً مهمة معقدة، ولكن في الوقت الحالي هناك شعور بأن بعض الأحداث التي نشهدها تتسم بعدم اليقين الشديد، وبالتالي يصعب تقييم نتائجها». وأضاف أنه في حال استقر سعر صرف الدولار، وتوقف عن التآرجح، واستمر ارتفاع الأسعار والتضخم المالي، فإن تقديرات قسم الأبحاث في البنك قد تتحقق، بمعنى أن يتم رفع الفائدة.

ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي أدنى مستوى فائدة في تاريخه منذ ما يزيد عن خمس سنوات. ففي شهر شباط ٢٠١٤، تم خفض الفائدة إلى (٠٫٢٠٪)، وهي فائدة تلامس الصفر، واستمرت عند هذا المستوى حتى شهر تشرين الثاني الماضي، بمعنى ٤٥ شهراً، إذ تم رفع الفائدة إلى مستوى ٠٫٢٥٪. ولاحقا قالت أوساط في البنك إن القرار كان متعجلاً من جانب من تولت في حينه لفترة قصيرة منصب القائم بأعمال محافظ البنك. وستتبقى الفائدة عند مستواها الحالي، على الأقل حتى نهاية شهر آب المقبل، موعد الإعلان عن قرار لجنة الفائدة في بنك إسرائيل.

### انخفاض مداخيل سوق الاتصالات بـ ٥٠٪

أظهر تقرير جديد أن سوق الاتصالات الإسرائيلية شهدت في السنوات العشر الماضية انهياراً بنسبة ٥٠٪ في مداخيل الشركات، رغم الارتفاع الحاد في أجهزة الهواتف الخليوية، بين الجمهور. ويتبين أن انهيار الأكبر بنسبة ٦١٪ كان في الاتصالات الدولية، إذ أن الجمهور توقف عن استخدام الاتصالات الهاتفية، وانتقل إلى التطبيقات الجديدة، التي تعتمد على الإنترنت، من دون أي كلفة.

ويقول التقرير في صحيفة «ذي ماركر» إنه مع نهاية العام الماضي ٢٠١٨، تكون مداخيل سوق الاتصالات الإسرائيلية قد انهارت بنسبة ٥٠٪. وهذا بدأ مع الإصلاحات الكبيرة في سوق الاتصالات الهاتفية الخليوية، التي أدت إلى انهيار كبير في كلفة الاتصالات، ولكن لاحقاً لعبت عوامل أخرى في انخفاض المداخيل، من بينها اتساع المنافسة على شبكات الإنترنت، وأيضاً على شبكات الكوابل التلفزيونية، ما اضطر الشركات إلى تخفيض أسعارها.

وكان انهيار الأكبر في الاتصالات الدولية في أعقاب كثرة برامج التطبيقات الهاتفية للمحادثات، مثل «واتس آب» و«سكايب» و«وايمو»، وحسب التقرير، فإن مداخيل الاتصالات الهاتفية الدولية انهارت بنسبة ٦١٪. خلال عقد من الزمن، وهذه نسبة مرشحة لارتفاع أكثر، مع تحسن جودة هذه التطبيقات.

في سياق متصل بحركة السوق الإسرائيلية، قال تقرير في الملحق الاقتصادي في صحيفة «يديעות آخرونوت»، (مامون)، إن سوق الأثاث تبدي تراجعاً كبيراً في حجم المبيعات، وهذا ما دفع اثنتين من أكبر شبكات بيع الأثاث في إسرائيل إلى تقليص ساعات عملها، وبشكل خاص في نهاية الأسبوع، والشركة الأولى هي «دان ديزاين»، التي لها ٦٤ فرعاً تمتد على مساحة ٤٤ ألف متر مربع، والشركة الثانية هي «إي دي ديزاين»، التي لها ٦٠ فرعاً.

وحسب التقرير، فإن الخطوات المقبلة قد تكون إغلاق فروع، وتقليص أعداد العاملين.

### بقلم: إيتان أفريئيل (\*)

بينما يتم في الولايات المتحدة دمج بديل تقدمي واجتماعي ديمقراطي للإدارة الحالية، يسعى إلى كبح قوة الأثرياء والشركات الكبرى والمؤسسات المالية، ففي إسرائيل وفي انتخابات ٢٠١٩ مثل هذا البديل ليس مطروحاً على الطاولة.

تخيل أن يبني غانتس، الرجل الذي يطمح ليحل محل بنيامين نتنياهو في الانتخابات المقبلة، سبيلتي خطاباً اجتماعياً اقتصادياً هذا الأسبوع أمام جمهور من الراسماليين والمصرفيين ورجال الأعمال، والعديد منهم من سكان مناطق سافيون، كفار شمرياهو، هرتسليا، بيتوتاش (مناطق شمال تل أبيب يسكنها الأثرياء) فهو سيقول: «الحقيقة، أيها الصداق، تعلمون جميعاً بعمق في داخلكم ماذا تفعلون. قد ننقمس على العاهش، ولكن الحقيقة هي أن الأمر كله هو داخل المنزل الواحد، ولا ينبغي معاقبة أي شخص. لن يتضرر مستوى معيشة أحد. لن يتغير شيء أساسي».

ماذا سيكون ردك؟ غضب؟ إحباط؟ ربما إيماءة من الرضى والاتفاق؟ فيما يلي سؤال للمتابعة، موجه بشكل أساسي إلى أولئك الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة لصالح كتلة تدعّم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو: هل هذا الاقتباس سيعزز قرارك بالتصويت لصالح غانتس في ١٧ أيلول في الجولة الثانية من الانتخابات، أم أنه سيضعفها؟

هذا الاقتباس، وخاصة الوعد الموجه إلى الجمهور بأن «مستوى معيشة أحد لن يتضرر» ولن يتغير شيء أساسي»، لم يتم اختياره عن طريق الصدفة، هذا هو بالضبط ما قاله جو بايدن، النائب السابق لباراك أوباما، الأسبوع الماضي، وهو الآن المرشح الرئيسي في سباق الترشيح للرئاسة الديمقراطية قبل الانتخابات الأميركية في عام ٢٠٢٠.

لا ينتهي التشابه بين غانتس وبايدن مع احتمال أن يتحدى الاثنان الزعيم المسيطر الحالي، واعتبار بايدن شخصية

رمادية إلى حد ما مثل غانتس. يتحدث بايدن عن تشابك الأيدي والتعاون، ويؤكد قدرته على العمل مع الجانب الآخر، كما وعد غانتس، ولا يرتبط اسمه بالإصلاح أو تغيير السياسة بشكل جوهرى. إن مقترح بايدن الأساسي هو أنه ليس دونالد ترامب، الذي يكره المعسكر الديمقراطي، تماماً مثلما اقترح غانتس للقيمة المركزية وربما اقتراحه الوحيد بالقيمة، أنه ليس نتنياهو الذي يكرهه أيضاً نصف الجمهور.

مثل غانتس، الذي حصل مع تحالف «أرزق أبيض»، على أكثر من مليون صوت في الانتخابات الأخيرة، تمتع بايدن بدعم كبير بين الناخبين الديمقراطيين، ووفق جميع المرشحين الآخرين، الشباب أو التقدمي أو الكاريزمي. في استطلاع لاراي أجرته سي إن إن في ٤ حزيران، على سبيل المثال، حصل بايدن على ٣٢٪ من أصوات الديمقراطيين، أكثر من المرشحين الذين اقترحوا تغييرات جذرية في الشركة الأميركية؛ يبرني ساندرز بـ ١٨٪ من الأصوات، والبرايث وارن بـ ٨٪.

يبدو أن هذه الأرقام في إسرائيل وأميركا تظهر أن هناك تحولا انتخابياً إلى حملة من الاستقرار والاستمرارية، حيث يكون الجوهر كله هو التنافس على الهوية الشخصية للزعيم وليس أكثر.

لكن الأمر ليس هكذا بالضبط: خطاب بايدن الأسبوع الماضي، والذي شدد فيه على قدرته على التعاون مع الجانب الآخر، أضر به، في الخطاب، أخبر بايدن كيف تمكن في السبعينيات من القرن الماضي من التعاون والعمل مع زوج من المرشحين الجمهوريين المتطرفين، بمن فيهم جيمس إيستلاند، المعروف بأنه دعم الفصل العنصري في الولايات المتحدة.

يدرك بايدن جيداً أنه يفضب الكثيرين من الجانب التقدمي من معسكره، ولكنه يختار البحث في سردر الاستمرارية والاعتدال الذي اختاره. في نفس الخطاب الذي ألقاه أمام المصرفيين والممولين في فندق كارليل في نيويورك، أخبرهم بايدن: «لقد واجهت بعض المشاكل مع بعض الأشخاص في مخيمي في الجانب الديمقراطي لأنني قلت، كما تعلمون، أنني اكتشفت أن الأثرياء وطنيون تماماً مثل الفقراء،

ربما لا نريد أن نجعل شيطان أي شخص يكسب المال». الصورة في الحزب الديمقراطي اعتباراً من اليوم هي: اتخذ بايدن الجانب المحافظ للحزب وفاز بدعم الديمقراطيين الأثرياء، وضعه هذا الموقف على رأس المنافسة على ترشيح الحزب للرئاسة، لكن من ناحية أخرى، بدأ الدفاع المباشر عن الأغنياء والعنصريين يضعفه. في استطلاع ٢٠ حزيران، انخفضت فرص بايدن للترشيح الديمقراطي إلى ٢٦٪. في المقابل، تلقت السيناتور اليزابيث وارن، التي لديها خطة لجمع رأس المال من أكثر من ٥٠ مليون دولار من الأصول الثابتة، دعماً بنسبة ١٦٪. في الاستطلاعات الحديثة، يتقدم بايدن على ترامب في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٠٪. ولكن نفس الشيء ينطبق على المرشحين الديمقراطيين البارزين الآخرين: ساندرز يفوز على ترامب بنحو ٦٪ ووارن تتقدم بنسبة ٣٪.

أين هو تحليل وضع بايدن من وضعية غانتس- «بايدن» الإسرائيلي- وكذلك أحزاب المعارضة الأخرى في إسرائيل المتحدة، حيث يتم الحفاظ على العناصر التقدمية، لا يوجد حالياً أي مرشح أو حزب في إسرائيل يقدم خياراً اقتصادياً واجتماعياً بديلاً لخيار الليكود وبنيامين نتنياهو.

إن غانتس وليبد ويعلون وأشكنازي متوافقون مع الليكود، في الواقع هم نسخ محدثة عن نتنياهو، يقدمون للناخبين نفس النموذج الاقتصادي والاجتماعي تماماً، باستثناء استبدال هوية رئيس الوزراء، إنهم يتحدثون عن «المشاركة» بدلاً من «الانقسام»، وعن تجنيد الحريديم ومعارضة الديمقراطية، لكن هذه شعارات انتخابية محلية. يعلم الجميع أن «التعاون» هو مجرد كلمة واحدة، وأن غانتس وليبد كانوا أيضاً في تحالف مع الحريديم، وأن الديمقراطية هي مفهوم يفسره كل سياسي وفقاً لوضعه القانوني والسياسي، وهكذا هي الحال على الجانب الأيسر من الخريطة. لقد أثبت حزب العمل بالفعل أنه، أيضاً، يستفيد من الشعارات عند

# المنتزه الاسرائيلي

إعداد: بروهوم جرابسي

# لا يوجد حالياً أي مرشح أو حزب في إسرائيل يقدم خياراً اقتصادياً واجتماعياً بديلاً لخيار الليكود ونتنياهو!

**\*ليطمئن الأثرياء، حتى لو تم انتخاب غانتس فإن النظام لن يتغير\***

إجراء مفاوضات متقدمة للانضمام إلى ائتلاف الليكود. لم تتحقق الصفقة، ولكن فقط لأن أعضاء الكنيست من حزب العمل لم يؤمنوا بأن نتنياهو سوف يفي بوعوده وليس بسبب المبادئ أو النظرة المغايرة إلى العالم أو السياسة الاجتماعية. ودخل ميرتس الكنيست بصعوبة فقط، والتقييمات هو أنه سيندمج مع حزب العمل في كتلة واحدة.

من أجل استكمال الصورة، حتى على الجانب الأيمن من الطيف السياسي، لا يوجد سياسي يقترح أي تغيير اجتماعي اقتصادي، على الرغم من أن البعض منهم - على سبيل المثال شاس- يدعون أنهم يمثلون الضعيف، ولطالما كان «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)» هو الحزب الشخصي لأفيغدور ليبرمان، الذي لا يهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا، بينما في الولايات المتحدة، يتم شحذ بديل ديمقراطي تقدمي واجتماعي من قبل المرشحين للرئاسة مثل ساندرز ووارن، الذين يقترحون إعادة تشكيل الرأسمالية الأميركية وتقييد سلطة الأثرياء والشركات الكبرى والمؤسسات المالية، فإنه في إسرائيل وفي الجولة الثانية من انتخابات عام ٢٠١٩ لا يوجد مثل هذا البديل.

لا أحد يقدم نموذجاً اجتماعياً اقتصادياً بديلاً. لا أحد يقترح التعامل مع عدم المساواة والعنف، ولا أحد يقترح الحد من قوة رأس المال أو تغيير هيكل السلطة والمصالح التي تملئ مصير المجتمع الإسرائيلي. غانتس والمرشون الآخرون، بمن فيهم المرشون في الليكود واليمين، جميعهم مثل بايدن. إنهم يريدون ويقدمون نفس الشيء بالضبط، باستثناء اختلاف واحد: أنهم هم وأزواجهم الذين سيجلسون في مقر رئيس الوزراء في شارع بلفور في القدس، بدلا من سارة وبيبي. وإذا لم يقدموا أي شيء آخر، فمن المشكوك فيه أن ينجحوا في استبدال الزعيم الحالي.

(\*) محلل اقتصادي، عن صحيفة «ذي ماركر» (بترصف).



باحثون عن عمل في مكتب للعمل في إسرائيل.

# السنوات الضائعة للشباب الإسرائيليين!

**\*تأخر سن الدخول إلى سوق العمل بسبب الجيش يؤثر على إنتاجية الاقتصاد وإمكانية كسب العاملين في الجيش\***

تسجن الدولة المتدينين الحريديم في المعاهد من سن ١٨ إلى ٢٤ عاما، وبعد مرور خمس سنوات تقريبا يحتاجون إلى إكمال دراستهم الأكاديمية. وبشكل عام، فإن الحريديم يتخلفون عن الدراسة بعد سبع سنوات من حصولهم على شهادة البكالوريا العظيمة لمدة أربع سنوات عند مدخل الشهادة الأكاديمية. كل هذه السنوات السبع هي مسؤولي الدولة- ست سنوات من السجن في ييشيفاه (مدرسة دينية)، وسنوات عديدة أخرى من المحاولات اليائسة للتغلب على نقص الدراسات الأساسية.

تنسب الدولة لنفسها النجاح الكبير في دمج الحريديم في الأوساط الأكاديمية خلال العقد الماضي، لكن هذا خداع للذات، كانت هناك زيادة سريعة في التحاق الحريديم بالأوساط الأكاديمية، ولكن هذا النمو توقف في العاملين الماضيين، والنسبة المئوية للحريديم الذين يدرسون في الأوساط الأكاديمية لا يكدأ يذكر ويقف عند ٣٫٥٪.

الاستنتاج الواضح هو أنه كما هو ضروري تقصير سنوات الخدمة العسكرية للعلمانيين- وعلى الأقل لتعويض العلمانيين عن سنوات الخدمة، يجب تقصير سنوات الحريديم في الحبس في المعاهد. يجب أن تنخفض سن الإعفاء من الخدمة العسكرية للحريديم من ٢٤-٢٢ أي السجن في ييشيفاه لمدة أربع سنوات بدلا من ست سنوات، ليس فقط لأن هذا سيوفر سنوات الحريديم المفقودة، ولكن لأنه في عمر ٢٤ عاما ما زال معظم الحريديم ليسوا أبوين (على وهذا سيجعل من المهتل عظيمه التغلب على الحواجز العائلة (تجربة شراء اللغة الإنكليزية أولا في سن ٢٤-٢٢ عاما).

إن تقصير الخدمة العسكرية، وخاصة تقصير سنوات الحريديم في المعاهد، هو أمر بالغ الأهمية لتمكين الحريديم من الاندماج في سوق العمل، ويجب أن يكون انتقام الحريديم العلماني لعدم خدمتهم في الجيش متناسبا وحكيما- فلا جدوى من الانتقام للحريديم بمعهم من القبول في الدراسات الأكاديمية. هذا الانتقام ضار للعلمانية كما هو للراديكاليين المتطرفين.

(\*) محللة اقتصادية، عن صحيفة «ذي ماركر».

سنتان، سن البدء للمرة ٢٠ عاما، لكنها تبدأ فقط في الدراسة بعد سن ٢٤ عاما، مما يعني أن النساء يضيفن ٤٫٤ عام أخرى من النضج لمدة عامين من الخدمة العسكرية. وحقيقة أن الجيش حرمنه من بدء حياة البالغين في غضون عامين لا يدفعهن إلى تسريع عملية صنع القرار فيما يتعلق ببدء دراسهن الأولى.

بالنسبة للشباب العلمانيين، فإن الوضع أكثر تطرفا، فهم يكملون درجة البكالوريوس في سن ٢٨٫٧ عام، ما يعني أنهم يبدأون دراستهم في سن ١٥٫٧. بدلا من التسرع في المدرسة المتوسطة، هذا هو المدخل إلى الدرجة الأولى في سن ٢٨٫٤، وهذا هو أحد التفسيرات لمستوى التعليم الأكاديمي المنخفض نسبيا في إسرائيل.

ومع ذلك، هناك عدد آخر من السكان الذين يعد دخولهم إلى الدراسات الجامعية هو الأحداث، ويرجع ذلك أساسا إلى القيود التي تفرضها الدولة- الرجال الحريديم، القلة الذين يقومون بذلك، ينعون درجة البكالوريوس في سن ٣١٫٤، في المتوسط. هذا هو المدخل إلى الدرجة الأولى في سن ٢٨٫٤،

العمر الذي أكمل فيه جميع السكان الآخرين بالفعل درجة الأولى.

لماذا يبدأ الحريديم في الدراسة في هذا العصر المتأخر؟ هذا لأنه حتى سن ٢٤ عاما، يتم احتجازهم في معاهد دينية بسبب القيود المفروضة على قانون طال. هذا هو العمر الذي يحصلون فيه على إعفاء من الخدمة العسكرية، حتى يتمكنوا من مغادرة المعهد والبدء في محاولة الاندماج في سوق الدراسات والعمل.

فقط في هذا العمر، يمكنهم البدء في إكمال الدراسات الأساسية التي يفتقرون إليها، وإكمال امتحانات شهادة الثانوية العامة، والقبول في برنامج تحضيري ما قبل الأكاديمي، وبعد ذلك فقط، وبعد سن ٢٨، يمكنهم البدء في دراستهم. بحلول هذا الوقت، الجميع تقريبا متزوج ولديهم الكثير من الأطفال. فرصهم في عبور العقبات والبقاء على قيد الحياة لا شيء.

<sup>[1]</sup> باحثون عن عمل في مكتب للعمل في إسرائيل

<sup>[2]</sup> باحثون عن عمل في مكتب للعمل في إسرائيل

ملف خاص: مآلات «صفحة القرن»

# عاموس جلعاد: كلام السفير فريدمان بشأن الضمّ ربما يكشف النية الحقيقية لدى إسرائيل!

«تحليلات إسرائيلية:» الوساطة الأميركية» ليست نزيهة!»



ديفيد فريدمان يزور حائط البراق.

المدينة أيضاً من دون حقوق.

إن كل من يعرف ولو معرفة سطحية الشعب الفلسطيني يدرك أن لا أمل بالتوصل إلى أي تسوية تنهي الاحتلال مع استمرار سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية والحرم القدسي الشريف، هكذا، بحماقة وفي حفل واحد يطر عسلاً وابتسامات، حكمت إدارة ترامب على سكان إسرائيل بالعيش في نزاع دائم أو في دولة أبارتهايد، يعيش فيها نوعان من السكان، من لديهم حقوق ومن لا حقوق لهم.

بموازاة ذلك اعتبر كبير المحللين العسكريين في صحيفة «معاريف» ران إدليست أن «مؤتمر البحرين» انتهى بفشل مدوٍ للسياسة الإسرائيلية. وكتب إدليست: يجدر على أعقاب إعادة الانتخابات الإسرائيلية العامة أن تفحص ما الذي أسفر عنه «مؤتمر البحرين» الذي اجتهد أكثر من مسؤول إسرائيلي كي يؤكد أنه كان بمثابة قصة نجاح، في الوقت الذي لم يكن أكثر من تظاهرة علاقات عامة تعكس سياسة مناهرة للحكومة الإسرائيلية الحالية التي حاولت بواسطتها أن تغطي على إخفاقاتها المادية التي جالت بواسطتها أن والفلسطينية والسورية.

# غلطة القرن!

«خلال السنتين الأخيرتين ظهرت إشارات مبكرة واضحة استنتج الفلسطينيون ومثلوهم على ضوءها بحق أن «صفحة القرن» التي عرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تستهدف سلبهم وقضيتهم أية مكانة سياسية»

التي نشرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز» في شهر حزيران، إن «إسرائيل الحق في ضم أجزاء من الضفة الغربية، لكن ليس كلها».

#### انقلاب الآية

تشوشت الأمور وانقلبت الآية في الصراع العربي والفلسطيني مع إسرائيل، كما يبدو، الجانب العربي والجانب الفلسطيني هما اللذان يمدان اليد نحو السلام طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، كما جرى تطبيقه بنجاح كبير في المعاهدة الإسرائيلية ـ المصرية. إن مصدر الصلحية في مبادرة السلام العربية التي تبدي على أساس القرار رقم ٢٤٢، وتفرغه من مضمونه الأصلي وتتسع إلى منحه مضمونا آخر، يقوم على الضم، بما يتناقض مع نصه وروحه، تناقضا جوهريا ـ على هذه الخلفية، أصدرت قمة الدول العربية التي انعقدت في شهر آذار الماضي دعوتها اليائسة «إلى إنقاذ حل الدولتين ومسيرة السلام». هذا التحول، الانقلاب، في الموقف من القرار ٢٤٢ هو مرآة معبرة وصادقة لهذا التحول، الانقلاب، الجوهري.

حيال جميع الخطوات التمهيدية (والترويجية) لـ«صفحة القرن»، لا يحتاج الفلسطينيون إلى أية إشارات إضافية أخرى كي يعلنوا معارضتهم الحازمة ورفضهم المطلق لها. أما فيما يخص إسرائيل، فالمقالة أعلاه تبحث في الجوانب السياسية ـ القانونية المتعلقة بمصدر التحويل التمثيل في القرار رقم ٢٤٢. ولم تبحث فيما الاسقاطات العملية للضم، ولو الضم الجزئي، لأن هذه تحتاج إلى مقالة أخرى منفردة. أكتفي هنا، في النهاية، بإعادة صياغة ما قاله بيرل كستنسون في العام ١٩٣١ ضد فكرة الدولة الواحدة الثنائية التوهمية التي طرحتها منظمة «بريت شالوم»: إن الضم ليس سوى تعبير لغوي، أما المضمون فهو دولة عربية.

(٥) باحث إسرائيلي متخصص في الشؤون الفلسطينية أشغل في منصب مستشار لرؤساء جهاز الأمن العام («الشاباك»). هذا المقال نشر في موقع «مولد» مركز تجديد الديمقراطية في إسرائيل، أخيراً، ترجمة خاصة.

وأضاف: لا يمكن لأي امرئ أن يتجاهل أن منطقة النفوذ الإيرانية باتت في الوقت الحالي تشمل ليس سورية ولبنان وقطاع غزة وحزب الله فحسب، إنما أيضا العراق، وأن الفعرات التي تقوم إسرائيل بشنها في الأراضي السورية منيت بالفشل. وهذه حقيقة لا يمكن أن يحجبها مؤتمر تم تنظيمه في البحرين بحضور عرب أقحاح يلبسون الجلابيات وذوي شوارب لم يتورعوا عن الإدلاء بمقاربات إلى صحافيين إسرائيليين أعلنوا فيها أن كل شيء سيكون على ما يرام.

إن البحرين هي قاعدة أميركية في حي سعودي، وتقع تحت هيمنة سلالة محلية سيطرت على حقول النفط بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة، والسعودية هي الأكثر سوءاً بين الدول من كل النواحي، سواء من ناحية حقوق الإنسان والنساء، أو من ناحية الفساد المستحکم فيها، أو من ناحية تحويل كل مواردها القومية لمصلحة سلالة ولي العهد محمد بن سلمان، الممول الحقيقي لمؤتمر البحرين. ومعظم التقارير الإعلامية الإسرائيلية التي تطرقت إلى مؤتمر البحرين خلصت إلى أنه ساهم في الدفع قدما بالعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. وهذا في الوقت الذي أعلنت السلطة الفلسطينية

أعرب اللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، رئيس «مؤتمر هرتسليا السنوي لميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، عن قلقه من سياسة إضعاف السلطة الفلسطينية، وحذّر من النتائج الكارثية التي يمكن أن تترتب على ضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية.

واختار جلعاد، الذي أشغل لسنوات طويلة منصب رئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في سياق مقابلة أدلى بها أخيراً إلى صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، أن يصف إسرائيل بأنها «بيت محصن جيدا لكن النمل الأبيض يأكله من الداخل». وأضاف أن حالة الفساد في الدولة وانقسام الشعب يقلقانه كثيرا، قبل كل شيء كمواطن، كما يقلقانه على المستوى الوطني؛ «في اللحظة التي تضعف فيها المناعة الوطنية، في اللحظة التي يقال فيها إنه يمكن اختصار قرارات المحاذة، وما تنفذه أو لا تنفذه، فإن الوضع يصبح كما قالت رئيسة محكمة العدل العليا إستير حيوت قريبا من الفوضى».

وشدّد جلعاد على أنه يقول هذا الكلام «من وجهة نظر رسمية وليست سياسية»، فهو مثلاً امتنع عن مهاجمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو شخصيا، ويثني على معالجته المشكلة الإيرانية، ويشير إلى الاستقرار الأمني النسبي خلال ولايته. وأشارت الصحيفة إلى أن جلعاد في المقابلة لا ينتقد فقط بحدّة طريقة اتخاذ القرارات في موضوع الغواصات، بل أيضا تعلقه بسياسة إضعاف السلطة الفلسطينية، ويحذّر من النتائج الكارثية التي

يمكن أن تترتب على ضم أجزاء من الضفة الغربية. وردا على سؤال: «ما رأيك في خطة فرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ قال جلعاد: «أنا ارتعد خوفاً من ذلك، وأمل بأن يفهم الناس في البلد ذلك. إن السفير الأميركي ديفيد فريدمان لا يببدولي شي شخصاً يمكن أن تصدر عنه زلة لسان عندما يتحدث عن الحق في الضم واعتقد أنه يقصد ذلك، وربما هو يكشف النية الحقيقية لدى إسرائيل». وتابع: «لقد قال رئيس الحكومة ذلك، وهذا ليس سراً. من الممكن أن يذهبوا في هذا الاتجاه. التاريخ في النهاية قاس. وهو يسير حسب القرارات الفعلية التي تتخذ. سنصبح دولة واحدة مع الفلسطينيين. مؤود ذلك سيعتبرون أنه كلام أخرق، وسيقولون أيضاً من أعداد الفلسطينيين في العيبه سنصبح جماعة واحدة. أنا أفكر أيضاً في النهاية الأمني. كيف سندافع عن أمر كهذا؟ هل ستمسك بالاحتلال العسكري، لا تسمح للذ السلطة في نهاية الأمر ستخفي. فهي قائمة على اتفاق بيننا وبين منظمة التحرير الفلسطينية. لدى انتقادات قاسية لاتفاق أوسلو، لكن في النهاية هناك واقع، تريد طرد السلطة؟ لا بأس، أعطني بديلاً آخر. هل تعرف أي عبه اقتصادي يشكله احتلال عسكري للضفة الغربية؟ من السابق للقدس.

بيد أن المشكلة الأساسية للنفق هي أن الهدف من حفرة تحت الشارع هو تجاهل ما يجري فوق الشارع. ففي سلوان وحدها يعيش ٢٠ ألف فلسطيني، من دون جنسية ومن دون حقوق، ويشعرون عن حق، بأن المشروع الأركيولوجي يهدف إلى طردهم من حيّهم. وحول سلون يعيش ٣٠٠ ألف فلسطيني من سكان

مقاطعتها له وأكدت بحق أن غزابه جاريد كوشنير مستشار الرئيس الأميركي وصهره هو وسيط غير نزيه. وفي الملحق الأسبوعي لصحيفة «معاريف» وصف آفي بنيهو، الناطق السابق بلسان الجيش الإسرائيلي، أنه منذ أن أطلقت غولدا مئير رئيسة الحكومة السابقة مقولتها المشهورة أنه لا وجود لشعب فلسطيني قبل عشرات السخوات، انتهز الفلسطينيون فرصاً كثيرة ونجحوا في إقامة بنية تحتية لدولة تعترف بها دول أكثر من الدول التي تعترف بإسرائيل فيما وراء حدود ١٩٦٧. ولا بد من القول أيضاً إن إقامة الدول لم تحدث بسبب انتهاز الفرص فقط، إنما أيضا بسبب الاستعداد للضحية، والقدية في مبادرة السلام العربية التي تبدي لدى إقامة دولة إسرائيل.

في رأيهي أن مؤتمر البحرين عقد كي يقوم محمد بن سلمان بتجنيد الجيش الإسرائيلي لشن حرب ضد إيران، وتجنيد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كي يؤثر في الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وبناء على ذلك فإن النتيجة التي انتهى إليها هذا المؤتمر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي أسوأ من الفشل.

**بقلم: ماتي شتاينبرغ (\*)**

#### إشارات مبكرة

ظهرت، خلال السنتين الأخيرتين، إشارات مبكرة واضحة استنتج الفلسطينيون ومثلوهم على ضوءها أن «صفحة القرن» التي عرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تستهدف سلبهم وقضيتهم أية مكانة سياسية. ثم أضيفت إلى هذه الإشارات، مؤخرا، ما اعتبره الفلسطينيون دليلاً قاطعا على استنابهم ذلك.

وقد شملت تلك الإشارات الواضحة، بصورة أساسية، نقل السفارة الأميركية إلى القدس، إلغاء المعونات المالية الأميركية للسلطة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الأونروا (إشارة مكثفة إلى الموقف الأميركي من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)، إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، التلميحات بأن الضفة الغربية ليست «أرضا محتلة» وبأن المستوطنات، عموما، هي قانونية. وما أثار غضب الفلسطينيين بشكل خاص هو حقيقة أن هذه الخطوات الأميركية قد هبطت عليهم من جانب واحد وكتوطئة لـ «صفحة القرن»، فيما هم يفترضون أن تنسيقاً تاما يجرى في هذا الشأن بين إسرائيل والإدارة الأميركية.

البرهان القاطع، الذي أضيف مؤخرا، هو النية والسعي الأميركيان لإحداث تغيير جوهري في التفسير المعتمد لمصدر التحويل الأكثر أهمية لأي حل سياسي للصراع: قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢. فقد تكرر هذا التفسير وترسخ وأصبح، منذ العام ١٩٦٧، كترزا نفيسا في الدبلوماسية والقانون الدوليين إلى درجة أن إقراره وتبنيه قد شكّلا شرطا مسبقا للانخراط في أية عملية أو تسوية سياسية. ورغم أن القرار لا يطرق إلى القضية الفلسطينية بصورة مباشرة وصريحة، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية أقرته وتبنته في كانون الأول من العام ١٩٨٨ في إطار سعيها آنذاك للانضمام إلى دائرة التسويات السياسية.

ظهر، منذ البدايات، خلاف بين إسرائيل والدول العربية منذ ما إذا كان المطلب بشأن انسحاب إسرائيل

في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، يسري على كامل الأراضي المحتلة أم لا. فقد أشارت الصيغة الملزمة من القرار، باللغة الإنكليزية، في الجزء التنفيذي منه، إلى ضرورة الانسحاب من «مناطق» (territories) وليس من «المناطق» (the territories)، لكن في مقابل ذلك وفي الوقت ذاته، شددت مقدمة القرار على مبداء عدم

#### سابقة سيئه

لا عجب إطلاقا، إذن، أن جميع الوثائق والأراء الاستشارية التي أعدت لشرعنة استمرار السيطرة الإسرائيلية، الاستيطان وحتى ضم الضفة الغربية (أو أجزاء منها) تتجاهل، مطلقا، معاهدة السلام مع مصر، والتي وقعت عليها إسرائيل وتعهدت (برئاسة رئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيجن) بتطبيق سابقة سيئه، بكل مبادئها وأشكال تطبيقها، على مختلف الجهات الأخرى. يكفي التمنع في التقرير الخاص الذي أصدرته اللجنة التي تشكلت بمبادرة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وترأسها القاضي إدموند ليفي حول البناء في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وذلك في حزيران ٢٠١٢، يعتمد هذا التقرير على وثائق من قديم الزمان، من قبل قيام الدولة، مثل «وعد بلفور»، ويتخذها مصدرا للصلحية والتحويل، بينما يتجاهل تماما وثائق ومفتاحية أخرى، مثل معاهدة السلام مع مصر، ولا يذكر أيضا، على التشديد المتكرر على الفارق بين استعداد دول عربية مثل مصر والأردن للتوقيع على معاهدات سلام مع إسرائيل وبين الرفض الفلسطيني. وقد أحيث وزير الخارجية، تحت قيادته، بصورة لافتة، ذكرى مرور أربعين عاما على توقيع معاهدة السلام مع مصر. غير أن الفارق الجوهري والحقيقي يكمن في الموقف الإسرائيلي المختلف تماما حيال مصر والأردن من جهة وحيال الضفة الغربية من جهة أخرى. ففي ما يتعلق بمصر والأردن، أقرت إسرائيل «الخط الأخضر» بوصفه الحد الدائم (بالنسبة للأردن ـ في سياق تبادل أراض بمساحات متساوية) وانسحبت من شبه جزيرة سيناء حتى «الخط الأخضر»، من جانب واحد ودون أي قيد أو شرط. في هذه الحالات كلها، لم تطالب إسرائيل الطرف الآخر بالاعتراف بها كدولة يهودية ولم تضع هذا الاعتراف شرطا لأي اتفاق. هاكم، إذن، مقارنة رئيس الحكومة نتنياهو التي تمثل، في أساسها ومجملها، تناقضا داخليا. ولو كان مستعدا لاتخاذ موقف من الفلسطينيين مطابق للموقف

من مصر والأردن في سياق الحديث عن الأرض وفي سياق التمييز بين السيادة والأمن، لكان السلام معهم متاحا وقابلا للتحقيق. لكن المقارنة التي يعقدها نجرز، على نحو متناقض، مدى الكيل بمكيايلين في التعامل مع القضية الفلسطينية، هكذا، وتحديدا في الوقت الذي يجري فيه إبراز صمود وثبات معاهدة السلام مع مصر طيلة أربعين عاما كتطبيق ناجح جدا للقرار رقم ٢٤٢، بحيث ينبغي

مقبولية/ عدم جواز «امتلاك أراض بواسطة الحرب». وقد حددت الوثيقة المبدئية المركزية في اتفاقيات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، والمسماة «إطار للسلام في الشرق الأوسط»، من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، في مطلعها، أن «القاعدة المتفق عليها لتسوية النزاع بين إسرائيل ومصر، بكل أجزائه ومركباته» وأن أية مفاوضات مستقبلية تجرى بين إسرائيل وأي من جاراتها سترمي إلى تطبيق وتنفيذ جميع الأحكام والمبادئ الواردة في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في أعقاب حرب السام ١٩٧٣). وفي الجزء التنفيذي من الوثيقة، جرى التشديد على أن أية تسوية شاملة، دائمة وثابتة في الشرق الأوسط ينبغي أن تُبنى، بالضرورة، على أساس معاهدات سلام تركز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وعليه، فقد حدد «إطار السلام» بين إسرائيل ومصر أنها تشكل نموذجاً غير مسبوق لـ«قاعدة السلام»، ليس بين الدولتين فقط وإنما أيضا بين إسرائيل وأي من جاراتها الأخرى المستعدة للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع إسرائيل على هذه «القاعدة»، «الحكم الذاتي الكامل» (منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مؤقتا ويستمر خمس سنوات تبدأ بعدها مفاوضات حول مكانتهما النهائية، بالاستناد إلى تعليمات وأحكام القرار رقم ٢٤٢. وينبغي لهذا الحل، طبقا لـ«إطار السلام»، الاعتراف بـ«الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة (” must recognize the legitimate rights of the Palestinian people and their just requirements“). ثمة لهذا النص الواضح والقاطع معنى واحد وحيد هو: إسرائيل ملزمة، بصورة واضحة، باعتبار نموذج القرار رقم ٢٤٢، كما جرى تطبيقه في السلام مع مصر، نموذجا بديئيا أصليا للسلام مع جاراتها الأخرى جميعا. هذا النموذج البديهي الأصلي (أرختايب) يحدد المعايير التي تعين اعتمادها بخصوص حجم الانسحاب (ويسوي، بذلك، الخلاف حول مساحة المناطق التي سيجري الانسحاب منها، وفقا للقرار رقم ٢٤٢) وبخصوص التمييز الحاد بين السيادة (للجانب العربي) وبين الأمن (للجانب الإسرائيلي). ينبغي للنتائج إلى حقيقة أنه في «إطار السلام» قد حرص، كل مرة وبمباراة ثابتة، على استخدام تعبير «جارات إسرائيل» (neighbours)، خلفا لـ«دول» (states). وبذلك، اتاحت إسرائيل عمليا شمل الطرف الفلسطيني حتى قبل أن يكون دولة.

## قضايا وآراء

على خلفية تعيين وزير العدل المؤقت

## الوزير الشرقي والمثلي جنسياً مُجرّد قشرة فارغة!

**\*تعيين وزراء شرقيين أو مثليين خطوة مؤثرة لكن ليس عندما يكونون مجرد دمي أو أحجار شطرنج يتم تعيينهم بسبب لسانهم الطويل وتذللهم للزعيم الفاسد\***

**بقلم: دانييل حكلاي (\*)**

كان بودي أن أفرح مع من فرحوا بتعيين عضو الكنيست أمير أوحانا من الليكود، وهو شرقي ومثلي جنسياً، لوظيفة وزير العدل المؤقت في الحكومة الإسرائيلية الانتقالية، ولكنني لم أقدر على ذلك.

أولاً، لأن الحديث يدور حول مجرد حجر شطرنج عينه متهم بمخالفات جنائية غاية في الخطورة (رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو) فقط بسبب ولائه السياسي، الشخصي والأيديولوجي.

ثانياً، لأنه عين بشكل مؤقت، لفترة امتحان سيضطر خلالها الى القيام بكل ما في وسعه لكي يثبت ولاءه أكثر للزعيم ولمصالحه الشخصية والسياسية، لعائلته الملكية ولمحاولاته التملص من المحاكمة بكل ثمن. بكلمات أخرى: الحديث يدور حول تعيين مؤقت لشخص مرتبط بشكل تام بالقائد الذي اختار مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، التي ينبغي أن تولي الأهمية لسيادة القانون، وثقة الجمهور بمؤسساته، ومبدأ المساواة أمام القانون، والمبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي، وشهدنا تبعاً لهذا الارتباط من خلال تصريحاته ضد النظام القضائي (وأوحانا لم يوفر منها في الماضي) ومحاولات خصيه، وكذلك من خلال النشاط الدائم من أجل من عينه وليس من أجل المصلحة العامة.

ثالثاً، ولأنني أريد احترام أمير أوحانا الإنسان والنظر الى مكوناته الإنساني المركب الذي لا ينطوي فقط على أصله الشرقي أو منظره الواسع، وهويته المثلية أو فصاحة لسانه، لا بد من مراجعة أقواله ونشاطه للوقوف عند رؤيته للأمر.

إن الاستماع الى التصريحات التي أدلى بها على مدى السنوات وتبع نشاطه ورؤيته توضح لنا صورة مقلقة بشكل خاص، والحديث باقتضاب هو عن شريك فعال ونشط في المعسكر العامل على إلغاء حقوق الإنسان والمواطن وتدبير المؤسسات الليبرالية الديمقراطية المتبقية في دولة إسرائيل، بما يشمل المؤسسات التي فقط بفضلها تم تحقيق النجاح بعدة قضايا في النضال المضني الذي يقوده المواطنون والمواطنات المثلون من أجل المساواة التي لم تتحقق بعد.

سوف أبين ذلك في عدة بنود:

**الرؤية الاقتصادية** لايمر أوحانا قاسية جداً. لقد صرح أوحانا بكل وضوح بأنه يعارض مصطلح «التوزيع العادل»، وأنه بعيد كل البعد عن الرؤية الاشتراكية الديمقراطية، وبأنه ينظر الى نفسه كرأسمالي صرف وبأن «من يريد النجاح ينجح»، من يتوقع من الوزير الشرقي الذي يحمل اسم عائلة كهذا (اسم شرقي بوضوح) أن يعترف بالظلم التاريخي والفعلبي الذي ينطوي عليه توزيع الأراضي في دولة إسرائيل، وأن يعمل من أجل إدخال تغيير في توزيع الموارد الاقتصادية في دولة إسرائيل أو اعتماد سياسة رفاة تستاند الطبقات المستضعفة والطبقة الوسطى التي انهارت بالبعد الأخير، سوف يخيب ظنه.

أوحانا يؤيد نظام الأبارتهايد في الضفة الغربية. كما هو معروف، فإن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة. لا يمكن إدارة نظام ديمقراطي بيد واحدة وحكم عسكري باليد الثانية وتسمية ذلك ديمقراطية. لا يمكن تكريس منظومتين قانونيتين مختلفتين وفق الخلفية الإثنية والدعاء بأن هناك مساواة أمام القانون. لا يمكن أن يمنح مئات آلاف المستوطنين الخاضعين لنظام ديمقراطي على مدى ٥٢ عاماً الحقوق المدنية فقط لأنهم يهود بينما تمنح المواطنة عن ملايين الفلسطينيين الخاضعين لحكم عسكري صارم ينتهك حقوقهم، والتباهي بنفس الوقت باللقب الكاذب «الليبرالية- ديمقراطية». إن دولة إسرائيل، للأسف الشديد، تعتمد في الضفة الغربية دكتاتورية عسكرية وكذلك نظام أبارتهايد تعمل فيه منظومتان قانونيتان مختلفتان. ووزير العدل الجديد هو مؤيد غيور ومخلص لهذه الفظاعة، مثله مثل بقية أعضاء حزبه الذي يتراسه المتهم من بلفور (رئيس الحكومة).

كذلك في نطاق دولة إسرائيل، وقف أوحانا على رأس معسكر التمييز الإثني، حيث أشغل منصب رئيس اللجنة البرلمانية التي صاغت قانون أساس: إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي الذي يحمي والصمته، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها عضو الكنيست زئيف بنيامين بينغ (الليكود) من أجل إلغائه أو على الأقل تخفيف لهجته، كان أوحانا من بين المؤيدين للبعد المعيب الذي ينص على أن أحد أهداف دولة إسرائيل هو تشجيع إقامة بلدات لليهود فقط. من كان من المفترض به أن يظهر حساسية تجاه حقوق الأقليات المستضعفة، قاد نزعة التشريع التمييزي التي لا تمت للمنطق بصلة.

صحيح أن أوحانا حاول الاحتجاج بلهجة واهنة في كل مرة قامت بها حكومة نتنياهو (التي من المفترض أن تواصل عملها كحكومة انتقالية لمدة نصف عام للمرة الأولى في تاريخ الدولة) بتمييز أبناء وبنات المجتمع المثلي بالمواضيع المختلفة ولكنه لم يلجم أي تمييز. بل على العكس، فعندما كان بإمكان صوته أن يرجع الكفة، كان عليه أن يتغيب عن التصويت أو يمتنع فقط عندما كان من الواضح أن صوته لن يشكل أي فارق سمح له بالتصويت ضد النزعة الظلامية للأئتلاف.

هناك ادعاء بأنه يوجد بعد رمزي مشجع في دخول عضو كنيست (والآن وزير) مثلي جنسياً ضمن أغلبية برلمانية وحكم يشمل في مركباته الأساسية يهدوت هتورا وشاس واتحاد أحزاب اليمين، التي تتسم جميعها بنزعة دينية، لا يمكن تجاهل هذا البعد ولكن يبدو من الواضح أن الضرر هنا يتفوق على الفائدة. قد يشعر قتي متدين ومثلي غير معلن ببعض الارتياح عندما يرى تتسائل سموتريتش الظلامي وهو يحتضن بود الوزير المثلي الأول، ولكن ذلك أشبه باستخدام ضمادة كاذبة بدل إجراء العلاج العميق والجذري المطلوب. فنتنياهو وثلته يتبنيان سموتريتش ويمحانه شرعية تامة بدل استنكار مواقفه المقيتة حول طهارة العرق، ونقص العربي، وعدم شرعية المثلي، ذلك لأنهم يتعاطفون مع هذه المواقف ولا يتحفظون من مواقف أخرى له بالمرّة، وطبعاً لأن الحاجة السياسية تطغى على كل المبادئ الأخرى.

هناك جانب آخر وخطير بشكل خاص يتعلق بمهاجمة أوحانا لمحكمة العدل العليا بالكثير من الأحيان. وهو لم يهاجم المحكمة لأنها صادقت على فرض العقاب الجماعي على الضفة الغربية أو على هدم بيوت الأبرياء فقط لأن قريتهم متهم بالقتل على خلفية قومية، ولا لأنها سمحت باستمرار الاعتقال الإداري لألاف الفلسطينيين وحرمانهم من حريتهم دون محاكمة وإجراءات عادلة وحتى دون أن يعرف المعتقل الإداري ماهية الشبهات ضده. لقد هاجم أوحانا المحكمة والجهاز القضائي بالذات عندما صممت هذه على حقوق الإنسان داخل دولة إسرائيل (إلغاء سجن طالبي اللجوء التعيسين من أفريقيا دون محاكمتهم) أو استفاد التحقيق مع أقوى الشخصيات (ملفات نتنياهو). ببساطة، أيد أوحانا التكنيل بالصفاء وسارع للتعلق بالأقوياء والمساهمة في سحق مبدأ المساواة أمام القانون.

وهو يشبه بهذا المعنى ميرزي ريفف، فبدل أن تفرح لتعيين امرأة شرقية لمنصب وزيرة الثقافة، نجد انفسنا نخبئ رؤوسنا باستحياء في كل مرة تفتح فيها لتخويف المواطنين العرب أو لردع الفنانين الذين يحملون توجهات الليبرالية أو اشتراكية وتحسن التذلل لأبناء العائلة الملكية.

لا يوجد أهم من وجود وزراء شرقيين، ووزيرات شرقيات ووزراء من المجتمع المثلي، ولكن بشرط أن يناضلوا من أجل المساواة في الحقوق، المساواة بين الرجل والمرأة، المساواة بين المثلي والمغاير، بين الشرقي والأشكنازي، بين اليهودي والعربي، بين الإسرائيلي والفلسطيني. هذه التعيينات مهمة عندما يحمل هؤلاء توجهات ديمقراطية ولكن ليس عندما يكونوا مجرد دمي أو أحجار شطرنج يتم تعيينهم بسبب لسانهم الطويل وتذللهم للزعيم الفاسد (لا سيما عندما يستعمل الزعيم هذا التعيين أو ذلك ليبدو وكأنه يسعى الى تعزيز مكانة الشرقيين أو المجتمع المثلي أو أية مجموعة مستضعفة أخرى). هذه التعيينات جذيرة بالتقدير عندما يعمل الوزراء من أجل مبدأ المساواة، حقوق الإنسان والمواطن وتحصين النظام الديمقراطي وليس من أجل الفوقية الإثنية، الدكتاتورية العسكرية، نظام الأبارتهايد وقمع الحقوق، وليس هذا هو الوضع في حالة أمير أوحانا للأسف الشديد إطلاقاً. من المحزن كتابة ذلك ولكن أوحانا عين لمنصب وزير العدل المؤقت فقط بسبب دعمه المطلق للحكم المستبد والمختل الذي يقوده نتنياهو. من هذه الناحية، لا يوجد أي معنى لكونه شرقياً أو مثلياً. ففي اللحظة التي يتم فيها التنازل عن المبادئ الأساسية للمساواة بغض النظر عن القومية، الدين، العرق والجنس، حماية حقوق الأقلية وإرساء حقوق الإنسان والمواطن بالقانون، تصبح حقيقة كونك امرأة أو شرقياً أو مثلياً مثلها مثل القشرة الفارغة. قشرة فارغة كل هدفها التستر على مضمون أجوف، مضمون أجوف يخلد عدم المساواة، يخلد الفوقية الإثنية، يخلد محاربة مبدأ المساواة أمام القانون والمؤسسات الديمقراطية المتبقية في دولة إسرائيل، المؤسسات التي بدونها قد يجد أوحانا نفسه مجزأاً من حقوقه فقط بسبب ميوله الجنسية.

(\*) محام إسرائيلي متخصص في القانون الجنائي. نُشر هذا المقال على موقع «هوكوتس»/«اللسعة» الإسرائيلي بالعبرية. ترجمة خاصة.

أجّع إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك تشكيل حزب جديد باسم «إسرائيل الديمقراطية» لخوض الانتخابات المقبلة المنافسة على ترشيح الجنرالات، إذ بدأت ترد أسماء جديدة للمنافسة، عدا تلك التي شهدناها في انتخابات نيسان الماضي، التي أفرزت أكبر عدد من الجنرالات في أي ولاية برلمانية، على مر السنين الماضية. فقد أعلن باراك عن ترشيح جنرال آخر في حزبه، في حين يتحدث حزب العمل عن احتمال ترشيح رئيس جهاز «الشاباك» الأسبق يوفال ديسكين في قائمته، ولكن هذه كلها تبقى ضمن التقديرات، حتى حسمها مع الأيام الأخيرة من الشهر الجاري.

ولكن دقق الجنرالات على القوائم الانتخابية، لم يثبت نفسه بهذا القدر الذي بالإمكان أن يغير دفة الحكم، خاصة وأن الاهتمامات الحالية أمام الشارع الإسرائيلي أبعدت الشان الأمني، في ظل الهدوء النسبي القائم منذ سنوات، والاهتمام الأكبر هو في الشان الاقتصادي. فالسياسة الاقتصادية في حكومات نتنياهو القائمة منذ العام ٢٠٠٩، رفعت بشكل كبير من مستوى معيشة البريחה الوسطى، التي هي بغالبيتها الساحقة جدا من اليهود.

وعلى الرغم من الحديث عن غلاء كلفة المعيشة، إلا أن معدل الرواتب في ارتفاع مستمر، مقابل انخفاض البطالة إلى ما يلامس الصفر، من ناحية فعلية، في ما يتعلق بالشارع اليهودي بالذات. فحينما تقول الإحصائيات إن البطالة انخفضت في العام الأخير إلى ٣٫٨٪، فهذا يعني أنها بين اليهود وحدهم هي في حدود ٣٪، والأغلبية الساحقة من هذه البطالة هي مؤقتة، لأشخاص ينتقلون من مكان عمل إلى آخر، في حين أن البطالة اليهودية المزمنة (أكثر من عام للعامل) تقريبا ليست ملموسة.

وهذه هي الورقة الراححة التي بيد نتنياهو، على الرغم من أن إسرائيل، كما يبدو، مقبلة على سلسلة ضربات اقتصادية، ستضرب بالذات الشرائح الفقيرة والضعيفة، التي غالبيتها من العرب. ولكن سيكون رفع ضرائب يطال الجميع، وهذا على ضوء تفاقم العجز في الموازنة العامة إلى نسبة ٤٪، بدلا من ٢٫٩٪ بموجب مخطط موازنة العام ٢٠١٩.

وسيكون على الحكومة المقبلة توفير ما لا يقل عن ١٤ مليار شيكل (٣٫٩ مليار دولار)، لخفض العجز، والقسم الأكبر من هذا سيكون من خلال رفع ضرائب الدخل والمشتريات.

## انتخابات نيسان

وبرز مشهد منافسة الجنرالات في انتخابات نيسان الماضي ٢٠١٩، بعد أن تلاقى ثلاثة رؤساء أركان سابقون في إطار القائمة التحالفية «أزرق أبيض»، التي ضمت أيضا حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، وقد حقق هذا التحالف ٣٥ مقعدا، وقسم كبير منها جاء على حساب حزب العمل، الذي نهأوى تمثيله ضمن تحالف «المعسكر الصهيوني» من ٢٤ مقعدا في انتخابات ٢٠١٥. ولقد رأينا في مقدمة القائمة رئيسها رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، ثم لبيد، وبعده رئيس الأركان الأسبق ووزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، فيما حل رابعاً رئيس الأركان الأسبق غاي أشكنازي، ولكن لاحقا تبين أن القائمة تعج بالعساكر، وقادة المخابرات، مثل أول حاملة لقب لواء في الجيش الإسرائيلي أورنا بربيباي، التي حلت ثامنة في القائمة، واللواء إليعازر شطرين، عن حزب «يوجد مستقبل» في هذا التحالف، والضابط الكبير السابق في الشرطة، ميكي ليفي، أيضا عن حزب «يوجد مستقبل»، ورام بن باراك، النائب الأسبق لرئيس جهاز المخابرات الخارجية الموساد، ويوفال سفلوفيتش وهو أيضا ضابط كبير في الشرطة.

وحينما رأى حزب الليكود هذا المشهد، اهتم بأن يكون هناك موقع متقدم في قائمته للوزير السابق يوفال غالانت، الذي انتقل لحزب الليكود قبيل الانتخابات الأخيرة، قادما من حزب «كولانو (كلنا)»، وحل ثامنا في القائمة. كذلك فإن رئيس جهاز الشاباك الأسبق آفي ديختر، الذي حل في المرتبة ٢٤ في قائمة الليكود في انتخابات ٢٠١٥، حل في المكان الـ ١١ في الانتخابات الأخيرة.

كذلك فإن حزب العمل الذي كان يترأسه آفي غاي في الانتخابات الأخيرة، طلب أن يكون المكان الثاني في القائمة بتعيين مباشر منه، واستحضر اللواء احتياط طال روسو، الذي كان قائد الجيش في الجنوب. إلا أن الأخير، وبعد أن حل الكنيست، ورأى هشاشة قوة حزب العمل، أعلن استقالته من الكنيست، وكما يبدو لن يخوض الانتخابات المقبلة.

## معارضو نتنياهو يبحثون عن الجنرالات لجذب الأصوات!

**\*دخول إيهود باراك إلى حلبة المنافسة الانتخابية، أجج من جديد المنافسة على ترشيح الجنرالات، خاصة في المعسكر المعارض لبنيامين نتنياهو والليكود \*الأيام المتبقية حتى تقديم القوائم في نهاية تموز الجاري قد تشهد تقلبات ولكن الولاية المقبلة قد تشهد ذروة أكبر في عدد الجنرالات مما تم تسجيله في انتخابات نيسان\***



عودة باراك تغذي حمى الجنرالات.

(أ.ب)

بين الجانبين في الأيام الأخيرة. ومن المفترض أن تنتهي باتفاق أو عدمه في بحر الأيام القليلة المقبلة، قبل موعد تقديم القوائم الانتخابية في ٢٨ من الشهر الجاري تموز.

ونقطة الضعف لدى إيهود باراك الذي كرس كل نشاطه السياسي في السنوات الأخيرة لمهاجمة سياسات بنيامين نتنياهو، أنه هو من أنقذ حكومة نتنياهو خلال ٢٠٠٩-٢٠١٣، وضمن ثباتها، بضمن انشقاق في حزب العمل بادر له باراك، رغم أنه كان رئيسا للحزب. كذلك فإن سلسلة من المواقف اليجينية، أو التي شكلت مركزا لسياسات اليمين لاحقا، التي أطلقها باراك، مثل «لا يوجد شريك فلسطيني للسلام»، ستلاقيه في الحملة الانتخابية، في أوساط ما يسمى «معسكر اليسار الصهيوني».

## أي وزن للجنرالات؟

في ما مضى كان الحزبان الأكبران، العمل خاصة بتسمياته السابقة، وحزب حيروت الذي أسس الليكود،

يهتمان بأن يكون ضمن فريقهما البرلماني جنرالات بارزون. وذات يوم كان يطلق على حزب العمل حزب الجنرالات، ورأينا جنرالات آخرين يقيمون أحزابا وقوائم انتخابية لخوض الانتخابات. وهذا برز بشكل قوي في النصف الثاني من سنوات السبعين، واستمر حتى نهاية التسعينيات، ولكن عاد ليطل من جديد في العام الأخير، ولكن الفارق هو أنه في السنوات الماضية، كانت إسرائيل غارقة في حروب ومصادمات عسكرية عديدة، وكان هناك وزن للجيش والمؤسسة العسكرية وكبار الجنرالات. أما اليوم فإن هذا الوزن تراجع، وليس فقط بسبب الهدوء الأمني النسبي القائم، وإنما أيضا لأنه منذ عودة نتنياهو إلى الحكم في العام ٢٠٠٩، عمل على

تفكيك قادة الجيش وأجهزة المخابرات عن المواجهة السياسية، وعن اللقاء المباشر مع وسائل الإعلام، خلافا لما كان في سنوات مضت. وما يحدث في السنوات الأخيرة، أن فريق «أزرق أبيض» مؤلف من جنرالات بغالبيتهم الساحقة عينهم بنيامين نتنياهو في مناصبهم المختلفة، وعرفوا عن قرب طرق عمله، ورأوا فيها خطرا، وهذا برز بشكل خاص في العام ٢٠١١، حينما أنهى مهمات منصبه في سنة واحدة كل من رئيس جهاز الموساد مئير دغان، ورئيس جهاز «الشاباك»، يوفال ديسكين، ورئيس أركان الجيش غاي أشكنازي، وثلاثتهم خرجوا للإعلام بخطابات وحملات انتقادية حادة ضد نتنياهو وأساليب عمله، وحذروا من التقديرات العسكرية التي تصدر من محيطه، على كافة الجبهات، وبضمنها الشان الإيراني.

إلا أنه منذ تلك الفترة، لم يتأثر نتنياهو إطلاقا بهذه الانتقادات، ولو كانت هذه الانتقادات في سنوات سابقة، لما بقي يوما واحدا في منصبه، لا بل إن نتنياهو خاض انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ و٢٠١٩، محققا أغلبية لشركائه في الحكومة. في كل الأحوال تبدو هذه الأسماء مقنعة أكثر لمن يريدون إسقاط نتنياهو عن الحكم، إلا أن انتخابات نيسان قالت إنهم ما زالوا أقلية في الشارع الإسرائيلي.

(ب.ج)

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

## بطاقة ملكية

## تاريخ من النهب والاصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حيلح





## عنف بوليسي لدرجة استخدام الرصاص وتمييز حكومي منهجي:

# عنصرية متعددة المستويات والسنوات ضد المهاجرين من أثيوبيا في المجتمع الإسرائيلي!



(أفب)

الاحتجاجات الأثيوبية: أعراض لشروح عميقة في إسرائيل.

القوانين الإسرائيلية، لكنه يتكشف في اختبار التطبيق الميداني، فقد اتضح ليهود أثيوبيا أن الناطقين بالعبرية باعتبارها لغتهم الأم يحظون بمكانة متقدمة في المؤسسات الحكومية الإسرائيلية عموما والتعليمية والأكاديمية خصوصا، مما ينعكس سلبا على يهود أثيوبيا، حيث يجدون أنفسهم في أسفل التدرج.

رئيس هذه الهيئة المعنية بتحسين معيشة اليهود القادمين من أثيوبيا شدد على أنه بالرغم من بعض الخطط الرسمية لجسر الفجوة بين يهود أثيوبيا وسائر اليهود بمرامج تاهيل تسبق التقدم إلى القبول الفعلي في الجامعات، فإن ذلك لا يفلح فعليا في مساواتهم بالأخرين وإزالة هذه الفجوات الواسعة في الاقتصاد والمعيشة. ذلك لأن التمييز الإسرائيلي الرسمي يبدأ ضد اليهود ذوي الأصول الأثيوبية منذ دخولهم رياض الأطفال، حيث تنتشر في إسرائيل الرياض ومدارس التعليم الأساسي الخاصة بهم من دون اختلاط غيرهم معهم من سائر اليهود، وهي في معظمها في ذات الأحياء التي يقيمون فيها، وهو ما من شأنه التأسيس لفكرة المغلq عليهم، فضلا عن أن مستوى الخدمات في هذه المدارس متدن جدا ولا يرقى لما في المدارس الأساسية في المدن الإسرائيلية الأخرى. وبالرغم من أن العديد من الأوساط الرسمية في الحكومات الإسرائيلية يقرون بهذه الفروق والثغرات، فإنه لا يجري أي تدخل لوقفها أو حل المشاكل الناجمة عنها، مما يتنذر بتمردات قادمة في شوارع إسرائيل..

عدم جاهزية الشرطة... لا أدري من كان مسؤولا عن عدم تدخل الشرطة لساعات طويلة. ولكن لم يكن لهذا في نظري سبب عقلاني.

#### تمييز واضح ومثبت بالأرقام

النشطاء والنشيطات الأثيوبيون يشيرون بالتفصيل إلى الواقع المخفي خلف ما حصل. وهو واقع مؤلف من التمييز والاستعلاء والإهانات لهذه الشريحة. المحامي زئيف كاسو، رئيس الهيئة المعنية بتحسين معيشة اليهود القادمين من أثيوبيا، يقول إن المشكلة الرئيسية التي يواجهها أبناء طائفته لا تتمثل بعدم قبول أبنائهم في الجامعات الإسرائيلية فقط، بل في إغلاق أبواب رياض الأطفال ومدارس التعليم الأساسي أمامهم منذ البداية، مما يؤسس في المستقبل لإنشاء «غيتو» خاص بهم داخل إسرائيل، كما وصف الأمر في حديث لموقع «واللا».

هذا التوصيف تؤكدُه معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي التي تشير إلى أن نسبة الطلاب اليهود الأثيوبيين غير المقبولين في الجامعات الإسرائيلية تزيد بـ ١٠٪ عن الطلاب اليهود الأخرين الذين تقدموا بطلبات الانتساب إليها. في العام الدراسي ٢٠١٥ تبين أن ٠.٢٠٪ فقط من طلاب يهود أثيوبيا قبلوا في الجامعات الإسرائيلية لدراسة الطب، و٠.٢٠٪ فقط قبلوا لكليات العلوم، و٠.٢٠٪ لدراسة الهندسة.

كاسو يرى أن هذه المعطيات تكشف الغتاب عن معيار غير مكتوب في كتاب

قال: «بدلا من إطلاق النار عليه، كان بوسع الشرطي اعتقاله. فهم خبراء في هذا». وهذه في الحقيقة جملة قالها عرب كثيرون عن أعزأء فقدوهم حين طاهم الرصاص البوليسي وقتلهم. ووضف آخر ما يحدث، إذ تم تحويل الشرطي المشتبه به إلى الاعتقال المنزلي لـ ١٥ يوما «حيث سيجلس، يخطئ ويستعد، وفي النهاية سيتهمون أولادنا»، قال. هذا أيضا قول سيدج مثيلا دقيقا له باللغة العربية. في كل مرة قررت وحدة التحقيقات مع الشرطة (ماحش) تبرئة القتلة من القتل والتجاهل البهيمي للسؤال، ولكن ماذا عن هذا الإنسان الذي قتلوه؟

#### وزراء ومسؤولون اتهموا «جهات يسارية»!

تميزت مواقف المتحدثين الرسميين الحكوميين بتجاهل تام لمسببات هذه الاحتجاجات ولجذور جرائم القتل البوليسية لشبان أثيوبيين. جاءت التصريحات عمومية تزعم أسفها على ما حدث وتدعو للحفاظ على النظام، وصولا إلى التشويه والتلفيق واتهام «جهات يسارية» بالوقوف خلف تاجيح الغضب في الشوارع. الوزير إزدان قال: «كان هناك أيضا متسلقون حاولوا تاجيح النيران بشكل أكبر، وركبوا الاحتجاج لأسباب سياسية، لكن لن نسبح لهم بطمس عمق المشكلة..»

لكن العديد من الأصوات رفضت هذه الرواية الرسمية، وذهبت أعمق بحثا عن الجذور والمسببات. إيال غاتو (هأرتس) رأى أن المظاهرات والاحتجاجات العاصفة للمهاجرين من أثيوبيا هي تعبير عن الألم والغضب الذي تشعر به الطائفة الأثيوبية على مدى السنين في إسرائيل. صحيح أن شكاوى المتظاهرين وجهت لمن يرتدون الزي العسكري والمسؤولين عن تطبيق القانون في إسرائيل، لكن بنظرة عميقة أكثر هذه لائحة اتهام خطيرة كتبت بالدموع والألم ضد دولة إسرائيل ومؤسساتها والمجتمع الإسرائيلي.

وهو يجزم بأن التمييز ضد المهاجرين من أثيوبيا هو نتيجة مباشرة لاختلافهم الخارجي. واللغة المغسولة جدا لا يمكنها إخفاء أو «تبييض» الوضع الصعب والمركب؛ هناك وضع اغتراب وعزلة إزاء المجتمع والدولة التي يعيش فيها الأثيوبيون.

الكاتب الجريء ميخائيل بريزون ذهب أبعد بقوله: هناك من يعزون أنفسهم بالاعتقاد أنه عن هذه العنصرية الذي انشطر في نتيجة من نتائج الاحتلال. لقد رفضت إلى داخلنا من الكولونيالية، مع عدم من الخصائص القبيحة لنظام قمعي وإجرامي. لكن الحقيقة مختلفة. العنصرية الإسرائيلية لم تولد من وراء الظ الأخضر، بل ولدت في اليوم الذي أقيمت فيه هنا دولة تعريفها متناقض وليس فيها وثيقة حقوق إنسان. ولا يوجد سور من الفولاذ يفصل بين الدين والدولة. في هذه الدولة العنصرية هي نتيجة ثانوية يصعب منعها. ليست «بنت الاحتلال» بل تقريبا أمه. لكنه يشير إلى: السهولة المدهشة لإطلاق النار على الناس باستثناء المستوطنين والمتدينين واليهود البيض، بالتاكيد استوردناها من المناطق المحتلة. بالتدرج، على مدى سنوات الاجرام تيلور هناك إجراء قتل مريح وقابل للاستخدام: يخاترون شخصا غير يهودي، يعضو النطر، يعضفون على الزناد، ويذهبون لإبلاغ الأصدقاء عن ذلك. وإذا تم فتح تحقيق بالصدفة، يرددون بسرعة الشعارات التي تطالب بإطلاق سراحهم. «لقد قام برشق حجره، وسفحرت بانئي مهدد» وبهذا ينتهي الأمر. إطلاق النار على سولومون تيكا هو تجسيد دقيق لهذا الإجراء؛ رصاصة. موت. رشق حجر. شمرت بانئي مهدد.

من جانب آخر، كتب حاييم مسجاف (معاريف) بلهجة مشككة: لا أدري إذا كان ضابط الشرطة عمل حسب القانون أم وقعت علة جنائية في سلوكه، ولكني أعرف أنني لم أستطب الاحتجاجات التي جاءت بعد أن قتل الشاب، ابن الطائفة الأثيوبية بنار الشرطي؛ برأيي لم تكن أصيلة. كان فيها شيء ما غير حقيقي، فهي لم تستهدف تحقيق أي غاية. على هناك من دفعها، رأيتهم يشاركون في أحداث عنيفة في أماكن أخرى، وعلى خلفية أخرى تماما. العنف الفظ على ما يبدو ليس غريبا عليهم. له هدف واحد في نظري: زعزعة أسس النظام الديمقراطي في إسرائيل على خلفية سياسية. بل إنه يرى أن الشرطة «تسهلت» مع المحتجين، وبكلماته: لم أجد كثيرا من الأسباب لضبط النفس من جانب الشرطة. عشرات آلاف المواطنين دفعوا ثمن ضبط النفس هذا أو

## فقر، بطالة، اغتراب وإحباط - تحت العناوين الصاخبة لعمليات نقل اليهود الأثيوبيين من بلادهم قبل ٣٠ عاما!

#### الحكومة منحت الشرطة صلاحية التفتيش

#### الجسدي «حتى بدون وجود شبهات»

هذه المعطيات وعلاقتها بشكل التعامل البوليسي مع عدة مجموعات مواطنين، بينها الأثيوبيين، ترتبط بموقف سياسي يتيح للشرطة القيام بممارسات تمييزية مباشرة ضدهم. فقد صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩،١٠،٢٠١٥، على اقتراح قانون يسمح لأفراد الشرطة والأمن بالتفتيش الجسدي حتى بدون وجود شبهات. وينص الاقتراح على السماح للشرطة بتفتيش أي شخص جسديا، وتفتيش ملبسه وأغراضه، دون داع للاشتباه بحمله سلاحا أو نيته استعماله.

وقال المحامي والمختص في مجال الخصوصية وحرية المعلومات أفنير بينشوك، باسم جمعية حقوق المواطن إن وزارة الأمن الداخلي حاولت في السنوات الأخيرة تشريع هذا القانون والذي يخول أفراد الشرطة بتوقيف شخص ما وتفتيشه، إلا أن الهدف الأساسي من اقتراح قانون التفتيش المذكور، علاقة بالأوضاع الأمنية الراهنة، في محاولة منها لإضفاء شرعية على نهج الشرطة القائم منذ سنوات، والذي اعتبرته المحكمة غير قانوني ولاغيا». وأضاف «تتمتع الشرطة اليوم بالعديد من صلاحيات التفتيش الفضفاضة، فيجرد أن يؤثر هذا ما شكوكا معينة، يسمح لأي شرطي القيام بتوقيفه وتفتيشه. إلا أن الهدف الأساسي من اقتراح قانون التفتيش المذكور، والمتداول منذ سنوات على طاولة الحكومة، كان بالأصل الحد من العنف في النوادي الليلية. بيد أن الحكومة تستغل بشكل مريب الأوضاع الأمنية الراهنة لمنح غطاء أمني للاقتراح. وذلك دون أن تفسر مدى مساهمة هذا القانون في تقليص ولو بشكل جزئي من المخاطر الأمنية».

وشدد بينشوك على أن «التجربة في إسرائيل وفي العالم تؤكد أن أفراد الشرطة والذين يقومون باعتقال أو توقيف مواطنين وفق «شعورهم الداخلي» من دون معايير واضحة، يلجؤون عادة للاستناد الى آراء مسبقة، ما يؤدي الى تطبيق انتقائي للقانون، وهذا ما يحصل بالعادة ضد الأقليات؛ في الولايات المتحدة ضد الأميركيين من أصول أفريقية أو لاتينية، وفي إسرائيل ضد المواطنين العرب والشركيين والأثيوبيين». ونوه إلى أن المحكمة الأوروبية

ذلك، مثل الكثير من يهود الدول العربية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على هذا الصعيد إلا أنه غير كاف، مشيراً إلى تقرير نشرته وزارة العدل في عام ٢٠١٦ والذي قدم دليلاً على وجود تمييز مؤسساتي.

#### ٥٣٪ من أرباب العمل يفضلون عدم

#### توظيف الأثيوبيين و٧٠٪ ضد ترقيتهم

وفقاً لتلك المعطيات فإن ٧٥٪ من المهاجرين الأثيوبيين لا يعرفون الكتابة باللغة العبرية و ٥٠٪ تقريبا لا يستطيعون إجراء محادثة بسيطة بالعربية. معدل البطالة بينهم يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل القطري. وذكر التقرير أن أكثر من ١٠٠٠ أسرة من التي تم إسكانها في مراكز الاستيعاب عند وصولها، لا زالت تعيش فيها، و٥٠٪ من الأهل غير قادرين على دفع تكاليف تعليم أطفالهم.

وفقا لمعطيات نشرتها وسائل الإعلام العبرية بالترزامن مع الاحتجاجات الأخيرة، يتبين أن ٥٣٪ من أرباب العمل يفضلون عدم توظيف الأثيوبيين. و ٧٠٪ من أرباب العمل لا يميلون إلى ترقية الأثيوبيين. ٣٦٪ فقط من الطلاب الأثيوبيين أكملوا مرحلة الدراسة الثانوية لعام ٢٠٠٨. مقارنة بالمعدل العام - ٥٥٪.

أفي يالو الذي شارك في المظاهرات ويعمل في منظمة غير حكومية تدافع عن المساواة لليهود الأثيوبيين قال للمصدر نفسه: إن امتلاك بشرة داكنة وكونك يهوديا، هذا أمر غير مقبول بالنسبة لبعض الناس. هناك العديد من المشاكل الأخرى تشمل وجود شباب أثيوبيين لا يزالون يحصلون على رواتب أقل على الرغم من حصولهم على درجة علمية ومؤهلات مماثلة. وقد سمع الجميع قصصا عن الشباب الذين أوقفتهم الشرطة لفحص بطاقات الهوية بشكل عشوائي لمجرد اختلاف لون بشرتهم.

ويضيف يالو الذي جاء بعمر السادسة مع عائلته في عام ١٩٩١ من خلال عملية سليمان: «هناك وحدة لمحاربة العنصرية، ولكن على أرض الواقع، فعليا لم يتغير شيء بعد. هذه الأشياء لا تتغير من يوم إلى آخر». وأكد الشاب أنه لا يزال غير متأكد فيما إذا كان سيشرح بالقبول الكامل في المجتمع الإسرائيلي على الرغم من ذهابه إلى مدارسه وانضمامه إلى جيشه وشعوره بالانتماء تجاهه.

#### كتب هشام نفاع:

ربما لو كان لون بشرة الشباب الأثيوبي سولومون تيكا بيضاء اللون، لنجا من الموت. هذه مقولة ستقابل بموافقة كبيرة، في ضوء ما صدر من تعقيبات مختلفة المضمون ومتفاوتة المستويات بين رسمي وشعبي، فالانطباع العام الذي تشكل من أن الشرطي الذي أطلق رصاصة على هذا الشاب إنما رأى أمامه شخصا أسود البشرة. مسألة اللون هي التفصيل الجوهرى للسباق الواسع الذي تنقز فيه انتماءات الأفراد والمجموعات في دولة إسرائيل، شكل السياسة التي تتخذ وتمارس نحوهم.

توجد في حالة الشرطة عنصرية قاتلة بالرصاص، ضحاياها فلسطينيون وأفارقة، على التوالي. فعهد المواطنين العرب الذين قتلوا برصاص الشرطة منذ العام ٢٠٠٠، وبما لا يشمل شهداء هبة أكتوبر الـ١٣، يقدر بنحو خمسين ضحية. خمسون مواطنا قتلوا بالرصاص من أسلحة بوليسية رسمية. المعطيات المتوفرة تشير إلى أنه لم تتم محاكمة الفاعلين في ٩٠٪ من الحالات. أما بالنسبة للمواطنين المهاجرين من أثيوبيا فقد قتلت الشرطة بالرصاص ١١ منهم وفقا لسجلات ومعطيات جماعات ناشطة من الأثيوبيين. وجه الشبه في الحالتين هو عدم محاكمة عناصر الشرطة الذين ارتكبوا جرائم القتل.

لقد ارتبطت الحادثة الأخيرة لقتل سولومون (١٨ عاما) بما تعرض ويتعرض له مواطنون من أصول أفريقية في الولايات المتحدة. الصورة مشابهة من حيث المعادلة الدموية: شرطي يحمل سلاحا رسميا من الدولة يقتل به مواطن الدولة نفسها. فمثلا، وفقا لتقرير بعنوان «مسح لعنف الشرطة» فإن الشرطة الأميركية قتلت ١٠٢ مواطن أفريقي الأصول خلال عام ٢٠١٥، بمعدل شخصين تقريبا أسبوعيا.

#### كان سيقال له: الجندي الأسود قام بمهملته وبمقدوره أن ينصرف

قتل سولومون تيكا بالرصاص على يد شرطي خارج الخدمة بمدينة حيفا يوم السبت ٢٩ حزيران الفائت. وزعم الشرطي أنه استخدم مسدسة أثناء تدخله لفض مشاجرة بين مجموعتين من الشبان وأن الشبان هاجموه بعد ذلك، وقال المتحدث باسم الشرطة إن الشرطي الذي أطلق الرصاص جرى احتجازه للتحقيق معه. بعد وقوع الجريمة البوليسية نظم آلاف الإسرائيليين من أصل أثيوبي ونشطاء يناصرون قضيتهم اعتصاما على عدد من مفترقات الطرق الرئيسية في أنحاء البلاد. وقعت اشتباكات في بعض الحالات عندما تم إغلاق شوارع. وكتبت «يديעות أchronوت» أن المتظاهرين أغلقوا عشرات الطرق في البلاد، من الشكمان والشرطة استخدمت في خليج حيفا، القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع في محاولة لتفريق المتظاهرين قرب محطة شرطة زفولون. وفي نهاية اليوم الثاني من الاحتجاج تم إحصاء عشرات المصابين، ومن بينهم ٤٧ شرطيا، واعتقال ٦٠ متظاهرا للتحقيق. وزير الأمن الداخلي غلعاد إزدان كتب على صفحته في موقع «فيسبوك» أن سلوك الشرطة تجاه المتظاهرين كان صحيحا. وأضاف «أعتقد أنها منعت وقوع خسائر في الأرواح ومنعت تصاعد الموقف، والأهم من ذلك، سمحت لنا بالعودة إلى طريق الحوار واستيعاب التصحيح الذي يجب إجراؤه. التصحيح الذي لا أنوي التخلي حتى يتم عمله، وأولا في الشرطة».

جنازة الشاب المغدور سولومون جمعت الغضب والحرز، كالمتوقع الطبيعي، لكنها ضمت أيضا خطايا حاول البقاء في حيز «الإجماع القومي» الأمن. وهو خطاب دوني المفردات وقومجي النزعة ولا يحمل ديلا حقيقيا لأصحابه، ولا درعا واقيا لأصحاب المغدور سولومون أمام رصاصات قادمة. أحد أبناء عائلته قال: «لم تقطع كل هذه الطريق وتدفع الثمن الغالي حتى نصل إلى دولتنا الحبيبة هذه ليومت أولادنا في جيل ميكو ويقتلوا أمام أختوهم». هذه «الدولة الحبيبة» هي التي قتلت سولومون، وكانت رمت للزباله وجبات الدم التي تبرز بها أثيوبيون قبل سنوات. وهناك من أسف على سولومون الذي «أراد أن يتجنب لسلاح المظللين». أي كان ككثيرين سيؤدي خدمته ليقال فيه في نهاية الشوط: الأسود قام بمهملته وبمقدوره أن ينصرف.

لكن كانت هناك مقولات أخرى مختلفة في جنازة سولومون. أحد أبناء عائلته

مرت ٣٠ عاما على نقل السلطات الاسرائيلية ممثلة أساسا بجهاز المخابرات الخارجية (الموساد)، اليهود الأثيوبيين، وتتصاعد كل سنة وثيرة الغضب والاغتراب المتراكمين في صفوفهم، والذين كان آخر تجلياتهما الموجحات العنيفة الأخيرة مع الشرطة، مطلع الشهر الحالي، بعد قتل شرطي للشاب سولومون تيكا.

الجدل الساخن الذي رافق الأحداث أعاد تأكيد الاعتراف واسع النطاق بما يسمى «الفشل في استيعاب المجتمع الأثيوبي اليهودي». وهذه بمثابة شيفرة لما يجدر قوله بصراحة: تعقت العنصرية في إسرائيل ضد المستضعفين المختلفين عن مركز الدولة الصهيوني الأبيض.

للتذكير، فقد نظم الموساد تهجيرهم عبر مخيمات في السودان ووصل في الجولة الأولى ٧٠٠٠ يهودي أثيوبي. ثم جاءت عملية موسى (١٩٨٤-١٩٨٥) وعملية سليمان (١٩٩١)، التي شملت ٢٠ ألف مهاجر آخر. ثم وصل نحو ٩٠ ألفا

وفقا لتقرير نشرته «دويتشه فيله»، يعاني اليهود الأثيوبيون من أعلى معدل فقر بين اليهود، ومن مستويات أعلى بكثير من ملاحقة الشرطة والتوقيف والسجن، وهذه الدائرة من التمييز والعنصرية والفقر والياس وارتفاع مستويات انتهاك القانون، هي التي أدت إلى الاشتباكات المختلفة في الشوارع. ويقول إفرات يرداي، طالب الدكتوراه وعضو مجلس إدارة الجمعية الإسرائيلية لليهود الأثيوبيين: من الصعب التحدث عن المجتمع ككل لأنه متنوع للغاية، هناك أشخاص جاؤوا قبل عامين أو قبل عام، وهناك أشخاص جاؤوا قبل ٥٠ عاما. هناك طبقة متوسطة وطبقة أدنى، وهناك أشخاص لا يتحدثون العبرية على الإطلاق على خلاف متحدثي العبرية بطلاقة. لذا فإن التجارب مختلفة.

كما يمكن وفقا للمتحذث اعلاه العثور على أمثلة للتمييز في العديد من مجالات الحياة، وحتى أثناء عملية الهجرة. كما يقول. تمت معاملة اليهود الأثيوبيين بشكل مختلف عن غيرهم من اليهود، فكان عليهم أن يعضوا وقتا أطول في مراكز الاستيعاب مثل أماكن المعيشة المؤقتة حيث يحصل المهاجرون على دروس مكثفة باللغة العبرية ويمكنهم الاستقرار فقط في مناطق معينة بعد

#### هذا الملحق بدعم من

#### وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك

**facebook**

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

**You Tube**

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

## مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

**MADAR** The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي